مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٨٢**

الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ٣٠/٩

نيويورك

الرئيس:	السيد العثماني/السيد بوشعرة	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد علييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد أوهان
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيدة أولغين كويار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أوبريان
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

منطقة الساحل: نحو اعتماد نهج أكثر شمولا وتنسيقا

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/2012/906)

1263635(A)





افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الإعمال

السلام والأمن في أفريقيا

منطقة الساحل: نحو اعتماد نهج أكثر شمولا وتنسيقا

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/2012/906)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار وتشاد، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والسيد أنتونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤها إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد تيتي أنتونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيد ديفيد أوسوليفان، رئيس دائرة الشؤون الخارجية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، السيدة سعيدة منديلي، مديرة الشؤون السياسية في اتحاد المغرب العربي، السيدة ريتفا ريينيدكا، مديرة مجموعة التنمية البشرية في منطقة أفريقيا بالبنك الدولي، السيد يوسف ويدراوغو، المستشار الخاص لرئيس مصرف التنمية الأفريقي، السيد أوفوك غوكسن، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

أود أن أرحب بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الرفيعي المستوى المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم يؤكد أهمية الموضوع الذي نتناوله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/906، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمثل ركيزة رئيسية للأمن الجماعي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة البلدان في منطقة الساحل وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء المشاكل الأساسية في منطقة الساحل، ويظل يعمل على التصدي للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة في هذه المنطقة، والتي ترتبط بالمسائل الإنسانية والإنمائية فضلا عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية.

”وما برح مجلس الأمن يساوره قلق شديد إزاء انعدام الأمن والأزمة الإنسانية البالغة التي تشهدها منطقة الساحل، والتي تزداد تعقيدا بسبب وجود مجموعات مسلحة، تشمل حركات انفصالية وشبكات إرهابية

وإجرامية، وتزايد ما تقوم به من أنشطة، وكذلك بسبب تواصل انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدد السلم والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة ويشدد في هذا الصدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها تلك المتعلقة بحظر توريد الأسلحة.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن بالغ قلقه بشأن عواقب انعدام الاستقرار في شمال مالي على منطقة الساحل وخارجها، ويؤكد الحاجة إلى الاستجابة السريعة لهذه الأزمة من خلال نهج استراتيجي شامل بهدف كفالة السلامة الإقليمية لمالي واستعادة الاستقرار فيها ومنع تواصل زعزعة استقرار دول منطقة الساحل.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تزايد تخندق العناصر الإرهابية في منطقة الساحل، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجماعات المرتبطة به، وغيرها من الجماعات المتطرفة، وعواقب ذلك في بلدان المنطقة وما وراءها.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء الأخطار الجسيمة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، وإزاء صلاتها المتنامية بالإرهاب في بعض الحالات.

”ويدين مجلس الأمن بشدة إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في المنطقة جماعات إرهابية وجماعات متطرفة أخرى، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والإعدام التعسفي وأخذ الرهائن، والاتجار بالأشخاص وتجنيد الأطفال.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته الشديدة لتدنيس أو إتلاف أو تدمير المواقع ذات المكانة المقدسة والتاريخية والثقافية وبخاصة ولكن ليس حصرا تلك المدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، بما في ذلك في مدينة تمبكتو.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات والتدابير التي اتخذتها دول منطقة الساحل، وغرب أفريقيا، والمغرب العربي، والإتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، والشركاء الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات المعقدة المتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة الساحل، لكنه يشدد على أهمية تعزيز التعاون عبر الأقليمي والأقاليمي والدولي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

”وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن مجددا الحاجة إلى التعاون والتنسيق المعززين والشاملين في ما بين دول منطقتي الساحل والمغرب العربي، وفي ما بين دول كل واحدة من المنطقتين، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل مكافحة أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنع زيادة تقدم عناصر هذا التنظيم والجماعات المرتبطة به في منطقتي الساحل والمغرب العربي وما ورائهما، وكذلك لمعالجة انتشار الأسلحة بجميع أنواعها والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات.

”وينوه مجلس الأمن بالعمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة وكياناتها المعنية والهيئات الفرعية ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

الأخرى والجهود التي تبذلها بهدف تعزيز بناء قدرات دول منطقة الساحل، ويحثها على تكثيف جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان بناء على طلبها من أجل المساهمة في توفيرالأمن وتحديد الأسلحة والتصدي لأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وللإرهاب.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على الحاجة إلى اتباع نهج معزز وشامل وأكثر اتساما بالطابع الإقليمي في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المفتقرين إلى الأمن الغذائي، والمتضررين من التراعات والمشردين وفقا لقواعد القانون الدولي والمبادئ التوجيهية السارية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام للطبيعة الهيكلية المزمنة لانعدام الأمن الغذائي وأزمة التغذية في منطقة الساحل، ومعالجة الأسباب الأساسية لحالات الطوارئ الإنسانية المتكررة المزمنة، وكذلك لتقوية الآليات الإقليمية للإنذار المبكر وتخفيض مخاطر الكوارث.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى بهدف تقديم المساعدة، وتوجيه الانتباه إلى حجم المشاكل القائمة في منطقة الساحل، والدعم الذي تقدمه دول من المنطقة ومن خارجها.

”ويقر مجلس الأمن بأن تعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كلها أمور ضرورية لضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل.

”ويقر مجلس الأمن أيضا بأهمية اتباع نهج شامل يتضمن الأمن والتنمية والقضايا الإنسانية لتلبية الإحتياجات الفورية والطويلة الأجل في منطقة الساحل.

”ويرحب مجلس الأمن بمبادرة الأمين العام التي تمثلت في عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الساحل في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على هامش أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بقيام المبعوث الخاص للأمين العام الى منطقة الساحل بعقد اجتماع في روما في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي تم فيه تحديد إجراءات ملموسة ومنسقة بغية إحراز تقدم في حل الأزمات المتعددة القائمة في منطقة الساحل.

”ويشجع المجلس المبعوث الخاص على مواصلة جهوده من أجل تنسيق الاستجابة والدعم المقدمين إلى منطقة الساحل على المستويات الثنائية والأقاليمية والدولية، والتعامل على نحو بناء مع الممثلين الآخرين من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الثنائيين وبلدان المنطقة. ويشدد في هذا الصدد على أهمية قيام جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة الساحل باتباع نهج متسق وشامل ومنسق وبالتعاون في ما بينها بغية تحقيق أقصى قدر من التظافر.

”وفي هذا الصدد يكرر مجلس الأمن دعوته إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص للإنتهاء في أسرع وقت ممكن من إعداد الإستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل التي تشمل المسائل المتعلقة بالحوكمة، والأمن، والقضايا الإنسانية، وحقوق الإنسان والتنمية وفقا للطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/26 أعطى الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد العثماني على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في منطقة الساحل. استمع المجلس في الأسبوع الماضي إلى عرض تقريري بشأن مالي (انظر S/2012/894) عملا بالقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). وأنا على علم بأن أعضاء المجلس ينظرون حاليا في مشروع قرار بشأن مالي. ولكن، وبالرغم من حدة المشاكل هناك، لا يمكننا أن نغفل السياق الذي تشكل مالي جزءا منه، والمتمثل في الأزمة المستمرة والشاملة عبر منطقة الساحل بأكملها.

ما يحدث في مالي يمكن أن يؤثر على المنطقة بأسرها. وبالمثل، لا يمكننا أن نتوقع أن تعالج المسائل في مالي بفعالية إلا إذا واجهنا التحديات التي تؤثر على المنطقة قاطبة.

وأنا ممتن للرئاسة المغربية على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة السياق العام للحالة. إن مؤشرات اشتداد الحالة سوءا في منطقة الساحل آخذة في التزايد. فالاضطراب السياسي، والنشاط الإرهابي، والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة، آفات تمتد خارج الحدود، وتهدد السلام والأمن.

وتزيد الظروف المناخية القاسية والإقتصادات الهشة الحالة سوءا. فخلال هذا العام فقط، تأثر ما يقدر بـ ١٨,٧ مليون شخص بانعدام الأمن الغذائي. وقد يعاني أكثر من مليون طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد. وحكومات منطقة الساحل وشعوبها بحاجة إلى دعمنا الكامل.

لقد حشدت الأمم المتحدة ما يزيد على بليون دولار لدعم جهود بلدان المنطقة في الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين.

وسقوط الأمطار مؤخراً يبشر بموسم حصاد أفضل، مما يساعد في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي. ولكن، علينا أن نبذل المزيد من الجهد.

يجب ن نعزز المنعة في المنطقة برمتها. ونحن نعرف أن بناء المجتمعات والمؤسسات المنيعة يؤتي بثمار جيدة. فهو يزيد من أثر المساعدة الإنسانية والإنمائية وفعاليتها من حيث التكلفة. والقيام بذلك على النحو الصحيح يتطلب تنسيق الجهود على مستوى منظومة الأمم المتحدة وربط المبادرات الوطنية القائمة حالياً بالنهج المتبعة على مستوى المنطقة.

والقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) يسلم بالحاجة إلى استراتيجيه متكاملة تعالج كل أبعاد الأزمة. وقد قدمنا إطار عمل بهذا الشأن خلال اجتماع رفيع المستوى عقد في أيلول/سبتمبر. وقمت أيضاً بتعيين السيد رومانو برودي ليكون مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، الذي سيقدم للمجلس تفاصيل أوفى. وهو يركز على أربع قضايا رئيسية: الأمن والحوكمة والمتطلبات الإنسانية والتنمية.

وأود أن أتطرق إلى جانب واحد فقط في مجال التنمية يمكن أن يحدث أثراً كبيراً. ففي وقت سابق من العام الحالي، أطلقت مبادرتنا بشأن الطاقة المستدامة للجميع. فمنطقة الساحل في موقع ممتاز يؤهلها لأن تكون نموذجاً عالمياً للطاقة الشمسية، إن توافرت لها الاستثمارات الصحيحة والدعم السليم. والسيد برودي معنا هنا لإحاطتنا علماً بالمستجدات في جهودنا الشاملة وأفكاره من أجل المضي قدماً.

ومن جانبي، فإنني أدعو أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع لمواصلة دعم جهودنا لمؤازرة هذه الاستراتيجية. ويجب ألا نتراخى إلى أن يعود السلام والاستقرار إلى المنطقة.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد برودي.

السيد برودي (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن بحق لهذه الفرصة لأخذ الكلمة في مجلس الأمن كمبعوث خاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

وكما قال الأمين العام للتو، فإن منطقة الساحل تواجه أزمة معقدة ومتعددة الأوجه. وهذه الأزمة قد تنتشر إن لم تعالج من دون إبطاء. وعندما طلب مني الأمين العام تولي مسؤولية أن أكون مبعوثه الخاص لمنطقة الساحل، شعرت بالتشرف والتخوف: التشرف بالثقة التي أولاني إياها، والتخوف من التحدي.

ولا يمكن لنا أن نتغلب على هذا التحدي إلا إذا كنا متحدين ونعمل من أجل الغرض نفسه. وغرضنا هو تنظيم برنامج عالمي يرمي إلى إنشاء شبكة فعالة من المعونة الإنسانية والاستراتيجية المشتركة لتنمية الساحل. غير أنه لا يمكن إنجاز أي شيء من ذلك بدون استعادة وحدة مالي في إطار منطقة الساحل المتمتعة بالسلام والبدء فوراً في عملية تتيح إجراء انتخابات شفافة وحرة وديمقراطية في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح لنا جميعاً أنه لتحقيق هذا الهدف الصعب وإن كان لا غنى عنه، فإننا نحتاج إلى أفكار مختلفة وإلى عمل مشترك ضد أي شكل من أشكال الإرهاب أو السلوك غير المشروع.

وبعد شهرين من ولايتي، أرى أن هناك الآن إرادة مشتركة لتحقيق تلك الأهداف وأننا جميعاً نتشارك الاعتقاد بضرورة تلافي انتشار الإرهاب، الذي ربما كان أكثر الاحتمالات التي تواجه المجتمع العالمي خطورة الآن. وهذه الوحدة ليست بالموقف المعتاد، وعلينا أن نستثمرها.

ونحن هنا من أجل ترجمة هذه الرؤية المشتركة التي نتقاسمها إلى عمل مشترك. وهذا أمر ممكن لأن باستطاعتنا أن نعول على التعاون القوي للجميع داخل الأمم المتحدة، وكل أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وكل الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية.

وكانت الولاية التي أنشأها الأمين العام واضحة تماماً عندما لخص لي نطاق مهمتي، والمتمثلة في تنسيق جهود الكثيرين الذين يؤدون عملاً جيداً جداً بالفعل على أربعة محاور معقدة ومختلفة، وإن كانت مترابطة بشكل وثيق: السلام والأمن، والاستقرار السياسي، والمعونة الإنسانية، والتنمية الطويلة المدى. وقد طلب مني إعداد استراتيجية متكاملة يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بموجبها وبشكل فعال معاً في مساعدة بلدان الساحل على تحقيق تلك الأهداف.

ويجب أن يكون واضحاً أن هذه الاستراتيجية المتكاملة لا يمكن أن تكون مناسبة لمجرد كتابة مذكرة منمقة. بل هي مجموعة تحركات مصممة لمواجهة المشاكل الناشئة ديناميكياً وتستهدف الإغاثة العاجلة في المآسي الإنسانية، وبث ثقة جديدة لدى سكان الساحل وجذب الاهتمام الدولي من أجل تعبئة الدعم المالي والسياسي.

وثمة عنصر أساسي في هذه الاستراتيجية يتمثل في التعاون الوثيق بين كل من يواجهون تحدي الساحل، أياً كان المكان الذي أتوا منه. ولذلك، ففي الأسابيع الأولى من ولايتي عقدت اجتماعات مكثفة مع قادة البلدان والمؤسسات الأفريقية المعنية بهذه العملية أكثر من غيرها، في باماكو وأديس أبابا والقاهرة والجزائر والمغرب، ثم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا. وبعد ذلك، دعوت إلى اجتماع في روما في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – التي تكرمت باستضافة أنشطتنا ودعمها بفعالية – حيث اجتمع كل الوسطاء والمبعوثون الخاصون وكبار موظفي الأمم المتحدة ممن يعملون بشأن منطقة الساحل. وكان الهدف تبادل آرائنا بشأن الحالة الناشئة في منطقة الساحل وتعميق السبل التي يمكن للمبعوثين الخاصين والوسطاء من خلالها أن ينسقوا عملهم على أفضل وجه. وكانت النتيجة إيجابية للغاية، حيث اعتبر التنسيق والتكامل ضرورة وليس خياراً.

وبعد اجتماع روما، أشعر أننا قد أصبحنا فعلاً فريقاً كبيراً قوياً للتعاون الدولي. وفي الأسبوع القادم، سوف أتوجه إلى المنطقة للمرة الثالثة منذ تعييني. والممثل الخاص للأمين العام جينيت وأنا سوف نسافر معاً للاجتماع مع الأطراف الفاعلة الرئيسية لمناقشة المسائل الأمنية والسياسية والإنسانية والإنمائية التي تواجه الحكومات في المنطقة.

ومن الواضح أن محاورينا لا يمكن أن يقتصروا على السياسيين فحسب. فنحن بصدد مجتمع بأكمله، ولذلك، سنفتح حواراً مع كل مكوناته: المثقفين ورجال الدين والنساء ورجال الأعمال وممثلي القبائل. وعلينا أن نستمع إليهم ونتحدث معهم جميعاً. فالتحديات التي تواجهها مجتمعات منطقة الساحل تشمل التدهور البيئي والبطالة في صفوف الشباب وإدارة المياه وضعف المؤسسات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب. تلك فحسب بعض القضايا الآنية التي يتعين علينا معالجتها.

وحتى يكون عملنا فعالاً وناجعاً في تلك المجالات، نحتاج إلى موارد كبيرة. وهذا تحد صعب آخر، ولكن استرعى انتباهي ذلك العرض التطوعي من جانب عدد قليل من البلدان للتحرك إلى الأمام بسرعة بغية تلبية الاحتياجات النابعة من الحالات الطارئة في منطقة الساحل. ولن تكون هناك موارد كافية في هذا المجال أبداً، وأحاول الآن تعبئة جهود أكبر عدد ممكن من البلدان والمؤسسات الدولية والمانحين الخاصين.

وقد كان مقبولا على نطاق واسع أن يكون التركيز الأول والأهم على الأشخاص المحتاجين، وخصوصا المتضررين من الأزمات، ومن هم في حاجة ماسة إلى المساعدة.

وسينظم في وقت قريب جدا اجتماع لجميع البلدان والمؤسسات المتاحة لدعم العمل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، عقب اجتماع روما، بهدف حشد دعم استثنائي للاستجابة للأزمة. وفي رأيي أيضا أن إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين ومخصص لمنطقة الساحل حصراً يشكّل ضرورة ملحة.

وأعتزم،فيما يتعلق بالتنمية في الأجل الطويل، أن أعوّل كثيرا على الأشخاص الذين استثمروا قسطا كبيرا من وقتهم وقدراتهم العقلية في دراسة المنطقة والتحديات التي يواجهها شعبها. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد تلقينا عروضا سخية من أفضل المتخصصين في العالم، من بروكسل إلى واشنطن، بما في ذلك من أفضل الجامعات ومؤسسات البحث الأمريكية والأوروبية والصينية. وسنبذل قصارى جهدنا للاستفادة من عروض الدعم التي قدمتها تلك المؤسسات. ويجب علينا عدم تكرار ما تمت دراسته وتحليله. وبطبيعة الحال، فإن جميع تلك الجهود تشمل أيضا الحكومات والمجتمعات المدنية والشركاء الإقليميين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية. ولا يمكن الحفاظ على استمرار السلام في الأجل الطويل إلا عبر التنمية.

وأعتزم بذل جميع الجهود الممكنة لحشد الموارد اللازمة. وأتصور أن تتم تعبئة الموارد على مرحلتين. ففي الأجل القصير الآني، ستكون هناك حاجة إلى الموارد اللازمة لتعزيز الجهود والآليات الحالية من أجل تخفيف المعاناة المباشرة عن الشعب. وتشمل المرحلة الثانية تعبئة الموارد المطلوبة لتحقيق بعض التحسينات الأساسية والهيكلية في المنطقة، بهدف توجيهها نحو الانتعاش والتنمية في الأجل الطويل. وسأعتمد في ذلك على المنح والقروض والاستثمارات المباشرة من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف – البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما، فضلا عن الصناديق الوطنية من الخليج إلى الصين. وسأعوّل كثيرا في كلتا المرحلتين على دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

ولن تغني الموارد التي سنعبئها مطلقا عن الحاجة إلى الحكم الرشيد. وعليه، فإن من واجبنا أن نضع المسؤولية على

عاتق حكومات المنطقة، ومساعدتها على الإمساك بزمام هذه المسائل. ولذلك السبب، أأخطط، جنبا إلى جنب مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل ومالي، الرئيس بيير بويويا، لعقد اجتماع في المستقبل القريب لجميع بلدان الساحل من أجل تبادل الرأي معها بشان احتياجاتها المتوقعة من استراتيجية معنية بمنطقة الساحل. وليس ممكنا تنفيذ جميع تلك الأهداف إلا بتمكّن الزعماء في مالي من الوصول إلى رأي مشترك بينهم في المستقبل.

ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحديد مركز واحد فقط في مالي لصنع القرار وتقديم الدعم اللازم له. وتلك مسألة بالغة الأهمية وإن يكن صعبا جدا تحقيقها. وهناك حاجة إلى قيادة قوية من أجل التفاوض مع الجزء الشمالي من البلد. وعليه، فإننا بحاجة إلى قيادة قوية في مالي.

ويجب علينا – في الخطوة الثانية التي سنتخذها – أن نساعد في فتح حوار سياسي مع محاورين مقبولين – وأكرر: مقبولين – في الشمال. ولذلك الغرض، يجب علينا الاضطلاع بدور الميسرين ذوي التأثير الذين لا غنى عنهم، على أن توكل المسؤولية برمتها عن العملية للزعماء الماليين. وإذ نتصدى لمشكلة منطقة الساحل بأسرها، فنحن بحاجة أيضا إلى تيسير التعاون بين مالي والبلدان المجاورة لها.

وبطبيعة الحال، فإن من واجبنا العمل من أجل إنهاء أعمال العنف بجميع أشكالها. وعلى النحو الذي يمكن فهمه ببساطة، فإنه لا يمكن تنفيذ خطة العمل بشأن منطقة الساحل بأسرها في الأجل الطويل إلا إذا تمكنا من تحقيق الهدفين الرئيسيين من خطة العمل: الوحدة السياسية والتطور الديمقراطي في البلد.

وفيما يتعلق بالعمل العسكري، فإنه يجب علينا تجهيزه بالأدوات اللازمة وتنفيذه بالسرعة المطلوبة. وإلاافسنفتقر إلى المصداقية حتى في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام. ولكن يجب علينا بذل كل جهد ممكن لتحقيق أهدافنا: الوحدة والديمقراطية، وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية – عبر الوسائل السلمية والمفاوضات.ودوما يسفر استمرار العمل العسكري لمدة طويلة عن عواقب لا تقتصر على التسبب بمأساة إنسانية بل يسفر أيضا عن تكلفة مالية باهظة، علاوة على إطالة فترة الأزمة الاقتصادية في البلد. وفيما يتعلق بالتوقيت، فقد أحطت علما من جميع الخبراء الذين التقيت بهم بأن هناك حاجة إلى عدة أشهر لحشد القوة اللازمة لتنفيذ عملية كاملة تتسم بالمصداقية.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإنه يجب عقدها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن نشرع في التحضيرات الفنية اللازمة لها على الفور. ويتمثل رأيي – استنادا إلى خبراتي السابقة العديدة، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي – في ضرورة التحضير الجيد للانتخابات، بالإضافة إلى كفالة حملة انتخابات حرة وشفافة. وينبغي أيضا تجنب إجراء انتخابات في بلد يعاني انقساما داخليا، كي لا تفسر تلك الانتخابات بأنها محاولة لإخفاء الانقسام الداخلي. وعلى أية حال، فإن أردنا بلوغ الهدف الرامي إلى وجود بلد موحّد وسلمي، فإنه يجب علينا أن نفهم أن التوترات بين الجنوب والشمال ليست مشكلة نشأت اليوم، ولكنها تعود إلى عقود طويلة من الزمان.

وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى منصة للامركزية – وإذ تحافظ تلك المنصة على وحدة مالي، فهي من شأنها أن تجعل ممكنا إحداث تغيير ذي مصداقية في العلاقات بين الشمال والجنوب. ومتروك للمفاوضين عن مالي بطريقة مباشرة تحديد مدى الحاجة اللازمة للامركزية. وأود أن أشدد على أن المشاركة القوية من جانب المجتمع الدولي هي الضمان الوحيد للوصول إلى نتيجة إيجابية لتلك الجهود.

وتمثل الحالة في مالي تحديا م يمكنه أن يؤثر على المنطقة برمتها. ويجب أن تضمن جهودنا عدم انتشار ما حدث في مالي إلى منطقة الساحل بأسرها. وعليه، أود أن أردد آراء

الأمين العام القائلة بأنه يجب القيام بأي جهد عسكري في مالي بعد إجراء تحليل دقيق وشامل، فضلا عن الاستعدادات الشاملة، وأن تكون تلك الجهود جزءا من عملية سياسية متفق عليها لمعالجة جذور الصراع في ذلك البلد.

وفي حين أن الطريق إلى الأمام يبدو محفوفا بالتحديات الرئيسية، فأنا ما زلت متفائلا بأن في الإمكان التغلب على تلك التحديات في المستقبل القريب، شريطة توفر الأدوات المناسبة، فضلا عن التنظيم وتقديم الدعم في مجال الموارد. ولا ريب أن الفشل في هذه العملية ستكون له عواقب وخيمة، ليس بالنسبة للمنطقة فحسب، بل للعالم قاطبةً. وتحدو شعب منطقة الساحل آمال وتطلعات كبيرة. وأؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب علينا أن نساعد ذلك الشعب على تحقيق آماله وتطلعاته، بما يخدم مصلحته ومصلحة الأجيال القادمة.

الرئيس: أشكر السيد برودي على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن شكري على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس. فقبل أربعة أيام فقط، شهدنا بدء نفاذ أول إطار قانوني ملزم بشأن حقوق الأشخاص المشردين داخليا – اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا المعروفة باسم اتفاقية كمبالا. وقد صدّق عدد من البلدان في منطقة الساحل، بما في ذلك مالي مؤخرا، على تلك المعاهدة الأفريقية الهامة للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

ويعني ذلك إحراز تقدم ملموس على الصعيد القانوني بالنسبة للملايين من الأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم في جميع أنحاء أفريقيا.

تلقي الظروف اليومية الصعبة التي تواجه معظم الأشخاص المشردين داخلياً في القارة اليوم الضوء على الحاجة الملحة إلى تحويل تلك التطورات القانونية الإيجابية إلى حقيقة على أرض الواقع. والمثال الحي على ذلك أزمة النزوح في مالي التي تترتب عنها تداعيات كبيرة على منطقة الساحل بأسرها.

لقد اضطر نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص لمغادرة ديارهم منذ بداية عام ٢٠١٢، ويسعى الكثيرون منهم إلى الحصول على الحماية في البلدان المجاورة. في منطقة تعاني أصلاً من أزمة إنسانية حادة من جراء الجفاف وانعدام الأمن الغذائي الطويل الأمد، خلق ذلك النزوح الجماعي الآن حالة طارئة حادة أخرى. هناك ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً مشردين داخلياً، يعيش معظمهم لدى الأسر المضيفة أو في مستوطنات عشوائية. في الشمال، يعاني النازحون، وكذلك المجتمعات التي تؤيهم، من انعدام الغذاء. وفي غياب وجود سلطات الدولة لتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإنهم يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

لا يزال انعدام الأمن يعرقل وصول وكالات المساعدات الإنسانية، مما يتسبب في عواقب وخيمة على السكان الذين استنزفت قدراتهم أصلاً من جراء شهور من المشقة. تتنامى الشواغل المتعلقة بتوفير الحماية في ظل تقارير واسعة الانتشار عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تتراوح من العنف الجنسي وتجنيد الأطفال إلى الرجم وبتر أطراف المشتبه فيهم جنائياً. بتطبيق التحقق الفردي وعمليات التسجيل المعروفة باسم ”المستوى ٢“ المتوقع اكتمالها قريباً، يقدر عدد اللاجئين الماليين في البلدان المجاورة الآن بأكثر من ١٤٠ ألف.

لكن كما قال الأمين العام، لا يمكن أن ننظر إلى الأزمة المالية بمعزل عما حولها. من الضروري أن نضع في الحسبان سياق المنطقة – منطقة الساحل –، التي تواجه تحديات هائلة تتراوح من إنعدام الأمن الغذائي إلى الهشاشة المؤسسية في بعض

الحالات، ومن انتشار الفقر على نطاق واسع إلى التهديدات الأمنية في حالات أخرى. إن منطقة الساحل بأسرها، وليس مالي فقط، هي التي تحتاج إلى الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي.

بلدان منطقة الساحل من الضحايا الرئيسيين لآثار تغير المناخ المتسارعة. ولئن كان الجفاف والتصحر ليسا أمراً جديداً في المنطقة، فإن الأمر الجديد هو زيادة معدلهما وكثافتهما. ومن المرجح أن تزداد تلك الحالة سوءاً في المستقبل لتكون مصدراً محتملاً للتراع على الموارد النادرة وعاملاً مساعداً في التروح القسري. في ذلك السياق، على المجتمع الدولي، لا سيما البلدان التي تسهم أكثر في الاحترار العالمي وفي نتائجه، واجب أخلاقي واضح في مساعدة المجتمعات في بناء قدرتها على التحمل والتكيف.

القدرة على التحمل والتكيف أمر أساسي ليس فقط للوقاية من آثار الكوارث الطبيعية والتخفيف منها، بل أيضاً للتكيف مع البدايات البطيئة للتصحر وغيره من العمليات التي تدمر قدرة البيئة على استدامة الحياة البشرية. تستحق بلدان المنطقة - الجزائر وبوركينا فاسو وغينيا وموريتانيا والنيجر وتوغو - الثناء لما أبدته من كرم ومن التزام راسخ بمبادئ حماية اللاجئين. فقد أبقت جميعها حدودها مفتوحة طوال فترة الأزمة، بالرغم مما يقع من ضغوط هائلة على مجتمعاتها الهشة في الغالب وعلى مواردها النادرة.

تحتاج الدول المضيفة للاجئين إلى تضامن دولي أقوى، وتستحقه، وذلك لمساعدتها في إدارة الضغوط الناتجة عن تدفق اللاجئين. التحديات التي تواجه المفوضية وشركائها في مساعدة الماليين المشردين في البلدان المجاورة تحديات كبيرة أيضاً. يُستضاف معظم اللاجئين في مناطق نائية وقاحلة. وعادةً ما يستغرق الأمرعدة أيام من القيادة على طرقات سيئة للغاية لتوصيل الغذاء والماء والإمدادات الطبية إليهم. بالإضافة إلى مشاكل إمكانية الوصول، فإن انعدام الأمن، بما في ذلك ارتفاع مخاطر الاختطاف، يعوق أيضاً جهود المعونة في العديد من المواقع، ما يضطر الجهات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى التحرك ومعها مرافقون مسلحون، مع كل ما يترتب عن ذلك من مشاكل. بسبب وجود مواقع اللاجئين بالقرب من الحدود، فإنهم معرضون لاحتمالات التجنيد القسري وغيره من الآثار الجانبية للصراع.

تطرح مساعدة لاجئين معظمهم من البدو مجموعة أخرى من التحديات المعقدة التي تتطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية أن تكيف إستراتيجياتها للاستجابة بطرق مبتكرة تلبي بصورة أفضل الاحتياجات التي يفرضها الطابع الخاص لتلك المجتمعات.

تتفاقم التحديات الإنسانية التي ذكرتها بفعل عدد من العوامل المعقدة والمترابطة التي تجعل شمال مالي، في سياق الهشاشة البالغة التي تعاني منها منطقة الساحل كلها، واحدة من أشد مناطق العالم قابلية للانفجار في الوقت الحالي. وكما ذُكر، فإن المنطقة التي جئت منها، والتي تفوق مساحتها مساحة شبه جزيرة إيبريا بأكملها، ليس فيها الآن أي سلطة للدولة، وتسيطر عليها جماعات مسلحة متطرفة. إن بعد المنطقة، والفقر، ومناطقها ذات الكثافة السكانية المنخفضة تجعل منها مسرحاً مثالياً لجهات فاعلة منخرطة في أنشطة مربحة للغاية من أنشطة الجريمة المنظمة، تشمل الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر، والأنشطة المرتبطة بالإرهاب. ينطوي ذلك على مخاطر أمنية على المستويين الوطني ودون الإقليمي، وما وراءهما، يحتمل أن تؤثر على منطقة غرب أفريقيا، والضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وفي نهاية المطاف، على أوروبا.

وليكون الإطار السياسي المستقبلي مستداماً يجب ألا يقتصر فقط على إبرام الاتفاقات مع عناصر التمرد المستعدة للحوار، بل أن يشمل أيضاً تهيئة الظروف التي تسمح لجميع المجتمعات، بغض النظر عن تكوينها العرقي والاجتماعي

والطبقي – قبائل السونغاي، والطوارق، والناطقين باللغة العربية، والفولاني، والبيول وغيرهم – بالمشاركة الكاملة في دولة مالي بعد إصلاحها، وفي التنمية الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة.

في ذلك الصدد، تحتاج جهود الوساطة الجارية إلى الدعم الكامل. ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي دائم إلا بالمشاركة الكاملة لجميع البلدان في المنطقة، في ظل توافق عميق وموسع على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. هناك خطوات عديدة مطلوبة لا يمكن أن يقوم بها إلا الماليون أنفسهم. لكن لكي تنجح جهودهم، سيتعين على المجتمع الدولي أن ينخرط انخراطاً كاملاً في إستراتيجية إنمائية مستقبلية فعالة تتسم بالنزاهة والإنصاف والشمول.

تعمل إيديولوجيات قائمة على العرق أو التطرف الديني باستغلال الفقر والتخلف، المتفاقمين بفعل التصحر وآثار تغير المناخ. ونتيجة لذلك، سوف يبوء الجميع بالخسارة. المشكلة متفاقمة اليوم في مالي، لكن لا يمكننا أن ننسى آثارها الإقليمية. في حال عدم إيجاد حل شامل، فإن الوضع الحالي يمكن أن يؤدي إلى ما هو أوسع خطراً بكثير: سلسلة من الأزمات المترابطة من ليبيا إلى نيجيريا ومن المحيط الأطلسي إلى خليج عدن، مما يهدد أمن واستقرار العديد من البلدان. لا يمكن التنبوء بالعواقب الإنسانية المترتبة عن مثل هذا السيناريو. وآمل واثقاً أن يفعل مجلس الأمن كل ما يمكن لمنع حدوث ذلك.

نجد أنفسنا اليوم في منعطف حاسم فيما يتعلق باستقرار منطقة الساحل ككل. لذلك أود أن أختتم كلمتي بتسليط الضوء على ثلاث نقاط تتعلق بنشاط مكتبي. وآمل أن يضعها المجتمع الدولي في الاعتبار للمضي قدماً.

أولاً، يجب على الدول أن تولي الاهتمام الكامل للبعد الإنساني للأزمة عندما تقوم بدراسة الاستجابة الدولية المناسبة. تقديم المساعدة للنازحين وغيرهم من السكان المتضررين محفوف بالتحديات بالفعل في ظل الوضع الراهن. ينبغي ألا ننسى أنه في حالة أي تدخل عسكري، حتى عندما ينجح، من المحتمل أن يترح عشرات الآلاف من الناس في بداية الأمر، داخل البلد وعبر الحدود على السواء.

ثانياً، أحث جميع الأطراف الفاعلة في الصراع، بما في ذلك القوة الدولية المحتملة، على أن تقوم بحماية حيز العمل الإنساني وأن تكفل وصول الوكالات بدون عوائق إلى السكان المتضررين. وفي ذلك السياق، فإن استقلالية حيز العمل الإنساني، مع التمييز الواضح بين المجالين المدني والعسكري لأي وجود دولي، له أهمية جوهرية. ثالثا، يجب أن يأخذ التخطيط لعملية الانتقال السياسي والانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في الاعتبار أولئك الذين أجبروا على الفرار. على سبيل المثال، يجب أن تتحسب العملية الانتخابية لمسائل مثل تسجيل السكان المشردين الذين فقد الكثيرون منهم وثائق هويتهم.

وبالمثل، سوف تكون إستراتيجيات الانتعاش والقدرة على التحمل والتكيف ناقصة إن لم تشمل العناصر المتعلقة بالتروح. تمثل إمكانية عودة السكان الفارين عودة آمنة ومستدامة من الشواغل الرئيسية التي يجب أن تجد مكانها الراسخ في أي خارطة طريق لمستقبل المنطقة. تقديم الدعم الكافي للبلدان المضيفة للاجئين شاغل آخر، يتضمن، على سبيل المثال، إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين حين يعود النازحون إلى ديارهم. إنني على ثقة بأن الجهود التي يبذلها صديقي القديم رومانو برودي لوضع إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل ستسفر عن إطار عمل ناجع لتعزيز ذلك الدعم.

مرة أخرى، أناشد المجتمع الدولي أن يبادل جميع بلدان منطقة الساحل نفس القدر من التضامن الذي أظهرته هذه البلدان تجاه عدد كبير من اللاجئين الماليين، و لم تلتفت بالمرة

إلى تأثير ذلك على اقتصاداتها وعلى مجتمعاتها. أشكر المجلس مجدداً على إتاحته الفرصة لي لأقدم هذه الإحاطة الإعلامية.

الرئيس: أشكر السيد غوتيريس على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد كوفي ديبي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب هذا الجمع باسم فخامة السيد الحسن واتارا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي يرسل تحياته الأخوية. أتقدم، بصفتي الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بخالص التهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأشكركم على اتخاذ المبادرة بعقد هذه الجلسة المهمة بشأن الحالة في منطقة الساحل، التي تتطلب استجابة سريعة في مجالات السلام والأمن والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية.

تنعقد جلسة اليوم متابعة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر بمبادرة من الأمين العام، الذي أتاح التوصل إلى توافق واسع في الآراء من جانب المجتمع الدولي بشأن نقطتين: أولا، الحاجة الماسة إلى دعم استراتيجية إقليمية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل بشأن مسائل الحكم والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وفقا للقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، وثانيا، الحاجة الماسة للتدخل الدولي في مالي في إطار أمننا الجماعي.

وفي ما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل التي يتوقع العالم أجمع أن يراها في الأسابيع القليلة المقبلة، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه ينبغي التركيز بصفة خاصة على تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي الداخلي والصعيد الأقاليمي والصعيد الدولي بغية التصدي، معا، على نحو أفضل للمشاكل المعقدة والمتعددة الأبعاد وعبر الوطنية التي تواجهها منطقة الساحل. وتتمثل هذه المشاكل في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالأسلحة والمخدرات وغيرها من السلع المحظورة والاتجار بالأشخاص واحتجاز الرهائن وتجنيد الأطفال الجنود والتشريد القسري للسكان، سواء بسبب تغييرات في مناطق الرعي أو النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية التي توجد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإفقار السكان بسبب الأحوال الجوية القاسية وانتهاكات حقوق الإنسان وتدنيس الأماكن المقدسة، بما في ذلك بعض المواقع التي أدرجتها اليونسكو بوصفها مواقع للتراث العالمي، ومما زاد الأمور سوءا، وجود المجموعات الإرهابية الشديدة الخطورة التي تنمو بسرعة متزايدة ومعها كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة من ترسانات النظام الليبي السابق.

وفي مواجهة كل تلك التهديدات، من الأهمية بمكان وضع الاستراتيجية المتكاملة في أقرب وقت ممكن وتأييد الجميع لها وتنفيذها – لا لمصلحة شعوب بلدان منطقة الساحل، بالطبع، بل ومن أجل رفاه الشعوب الأفريقية عامة وشعوب العالم التي تعاني بطرق شتى نتيجة تلك الشرور. وفي هذا الصدد، أرحب بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، رئيس الوزراء السابق رومانو برودي. لقد بدأ بالفعل العمل، وقام بزيارات تمهيدية إلى العديد من رؤساء الدول في منطقة الساحل وعقد اجتماعا في روما في ٧ كانون الأول/ديسمبر لتحديد الإجراءات العملية المنسقة الأساسية اللازمة لحل الأزمة في المنطقة.

وفي ما يتعلق بالأزمة المتعددة الأبعاد في مالي، التي تشكل محصلة وذروة المخاطر والعلل التي تعاني منها منطقة الساحل – المنطقة التي، يتعين التأكيد أنها تضم العديد من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – أود أن أعيد التأكيد هنا والآن على الإلحاح والسرعة التي ينبغي أن يأذن مجلس الأمن

بهما بنشر بعثة للدعم الدولي بقيادة أفريقية لمالي وتوفير الدعم اللوجستي والمالي الضروري لها. أود أن أذكر بأن طلب نشر بعثة للدعم الدولي كالتي ينظر فيها المجلس حاليا تقدمت به القارة الأفريقية بأكملها، تتكلم بصوت واحد، بما فيها حكومة مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أمثلها، والاتحاد الأفريقي.

يتحول شمال مالي تدريجيا إلى ملاذ للجماعات الإرهابية الضالعة، مع الإفلات التام من العقاب، في أبشع التجاوزات والانتهاكات الجسيمة الممكنة لحقوق الإنسان. يهدد الوجود الإرهابي كل دولة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأيضا دول المغرب العربي وخارج المنطقة. نحن نتكلم عن خطر حقيقي على السلم والأمن الدوليين، يتطلب بالتالي استجابة شاملة وحاسمة من جانب المجتمع الدولي. ولذلك نعتقد أن نشر بعثة للدعم الدولي يكتسي أهمية حيوية للمساعدة في استعادة سيادة مالي وسلامتها الإقليمية وإنهاء الوجود الإرهابي في أراضينا. ولكي يحدث ذلك، من الضروري أن يعتمد مجلس الأمن في الأيام القليلة القادمة قرارا يأذن بنشر بعثة للدعم. يجب أن نعمل بشكل عاجل والآن، لأن أي تأخير في اعتماده من المرجح أن يعزز موقف الإرهابيين وسيكون ثمن القضاء عليهم أعلى بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية.

أود في البداية أن أنوه باسم المملكة المغربية بالرئاسة المتميزة لدولة الهند الصديقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

يتناول مجلس الأمن اليوم الوضعية في منطقة الساحل والصحراء في ضوء التحديات الخطيرة والمتعددة وبعيدة المدى التي تفرض نفسها على دول المنطقة على الصعيد الأمني والصعيد الغذائي والصعيد البيئي.

وأود بهذه المناسبة أن أشكر معالي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على تفضله بالمشاركة شخصيا في هذه الجلسة. وأعبر عن سعادتي لحضور السيد رومانو برودي المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والذي تقع على عاتقه مهمة إعداد وتطوير استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وفقا لما نص عليه القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، والتي من شأنها تقوية التنسيق بين مختلف الهيئات الأممية العاملة في منطقة الساحل. ونأمل في أن تعرض هذه الاستراتيجية على مجلس الأمن في بداية السنة المقبلة.

إن منطقة الساحل تتأثر سلبا بعوامل عدة، فبالإضافة إلى مشاكل التصحر والمجاعة والفقر وسوء التغذية، تحولت هذه المنطقة خلال السنوات الماضية، إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية المنضوية فكرا ومنهجا في تنظيم القاعدة العالمي والمجموعات الانفصالية والمتاجرين بالأسلحة والمخدرات، الشئ الذي بات يشكل خطرا على الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

وجدير بالذكر أن مؤشرات ملموسة وواضحة لهذه التحديات بدأت في الظهور خلال السنوات الأخيرة دون التصدي لمسبباتها من طرف المجموعة الدولية أو أن تسارع باتخاذ إجراءات من شأنها تفادي تفشي بعض النشاطات غير المشروعة أو الحد منها.

ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن يجعل المغرب، البلد الافريقي العريق الملتزم بأمن القارة الافريقية واستقرارها، هذه الوضعية الخطيرة في الساحل في صلب اهتماماته خلال رئاسته لمجلس الامن.

إن حرصنا على أن يركز هذا المجلس اهتمامه على هذه المنطقة نابع ليس فحسب من علاقات التضامن والتآزر التي تجمعنا منذ قرون مع شعوبها، بل كذلك من إحساسنا المباشر

بالتهديدات التي وصلت الى حدود الاتحاد المغاربي الذي ننتمي اليه.

لقد سجلت المنطقة مؤخرا انزلاقا خطيرا ادى الى سيطرة مجموعات ارهابية او مجموعات انفصالية او مسلحة او اجرامية على ثلثي التراب الوطني لدولة مالي مما يهدد امن هذا البلد واستقراره، بل امن واستقرار المنطقة بأكملها.

وتعد هذه الوضعية سابقة خطيرة لقارتنا الافريقية بحيث تستوجب من المجموعة الدولية، ممثلة في هذا المجلس، التعجيل بمساعدة دولة مالي على التصدي لها بكل حزم وفعالية. ذلك أن أي تأخير أو مماطلة في حسم هذا الوضع الخطير يعطي الوقت للإرهابيين والشبكات الاجرامية لأن يحكموا قبضتهم على المنطقة، بشكل تصبح مصدرا للإرهاب وملاذا له في الوقت نفسه.

وعلى هذا الاساس، نرى انه من الواجب اعطاء الاولوية لتقوية دولة مالي سياسيا واقتصادا وانسانيا وامنيا، حتى يتمكن هذا البلد من استعادة وحدته الترابية ومواجهة مختلف هذه الجماعات التي تهدد استقراره.

ونود في هذا الاطار الاشادة بالجهود التي قامت بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والتصور الذي قدمته لحل هذه الازمة. واملنا كبير في ان يتمكن هذا المجلس من ان يرد بالإيجاب ويستجيب للطلب الذي تقدمت به افريقيا بشكل موحد للمساعدة في مواجهة هذه التهديدات.

وعلى المجموعة الدولية تقديم المزيد من الدعم لدول المنطقة بغية مساعدتها على تقوية قدراتها الوطنية وتطوير مؤسساتها الوطنية، وحتى تتمكن من تحصين حدودها. ومن هذا المنطلق، نود الاشادة بالجهود التي تبذلها الاجهزة الاممية المعنية بهذا الشأن.

وفي مجال التعاون، نحيّي المبادرات الجيدة التي اتخذت على المستوى الوطني والثنائي والاقليمي لإيجاد معالجات للتحديات في الساحل، وذلك حتى قبل اندلاع الازمة الاخيرة في مالي.

ولسوء الحظ، فان هذه المبادرات لم تكن في المستوى المطلوب لمواجهة مشاكل الساحل بشكل شامل ومنسق ومندمج. وقد حان الوقت لتجاوز هذه المعوقات واقامة تعاون وتنسيق عبر اقليمي بين دول الساحل والدول المغاربية وفيما بين هذه الدول والتجمعات لتحقيق الاستقرار في هذا الفضاء الاستراتيجي بأفريقيا. ونرى ان المنظمات الحاضرة اليوم معنا يمكنها ان تشكل ارضية مثلى لبناء هذا التعاون ما بين الاقليمي وتفعيله.

وندعو الى تدبير جيد للمساعدات الانسانية، في اطار شامل مع التركيز على البعد الاقليمي. وفي هذا الصدد، ننوه بالعمل المميز الذي قامت به مختلف المنظمات الاممية، وخاصة مكتب تنسيق العمليات الانسانية، والمفوضية السامية للاجئين، والصليب الاحمر الدولي، وكذلك مختلف الوكالات الانسانية المتخصصة الموجودة في المكان عينه.

ويبقى التوصل الى نتائج ملموسة لتجاوز ازمة منطقة الساحل وعدم تكرارها رهنا أيضا بالتنمية المستدامة لهذا الفضاء، الامر الذي لا يمكن ان يتحقق بدون سند فعال ومكثف من المجموعة الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية الحاضرين معنا اليوم، والبنك الاسلامي للتنمية.

وهكذا، فان الازمات المترابطة والمتعددة الابعاد التي تعرفها المنطقة تستدعي مقاربة شمولية ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار، على نحو متناسق ومتزامن، جميع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المنطقة. كما تستدعي منا تفعيل تلك الاجراءات الآنية لأن الوقت بدأ يداهمنا، ويخدم بالمقابل الجماعات الارهابية والاجرامية.

وتود المملكة المغربية التي شاركت في اجتماع روما الذي ناقش الخطوط الرئيسية لمقاربة منسقة لمنطقة الساحل بما فيها دولة مالي، ان تعبّر من جديد عن استعدادها الدائم لدعم السيد رومانو برودي في مهامه.

إن تشبث المملكة المغربية بأمن الساحل واستقراره واهميته يستقي شرعيته من التزام عميق وتاريخي نجدده اليوم امامكم بالتعبير عن الاستعداد للمساهمة في كل الجهود الاقليمية والجهوية والدولية لاستقرار منطقة الساحل وافريقيا الغربية عموما وامنها.

واملنا كبير في ان يساهم البيان الرئاسي الذي اعتمدناه والافكار التي سيتداولها هذا الاجتماع في بلورة الاستراتيجية الاممية المندمجة لمنطقة الساحل والصحراء، بما يكفل لشعوب المنطقة ودولها الامن والاستقرار والتنمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا أنجيلا هولغوين كويبار، وزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة هولغوين كويبار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود ان أبدأ كلامي بشكركم على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، لما تتصف به من أهمية بالغة في الوقت الذي تعمل الأمم المتحدة على وضع الاستراتيجية الاقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل، والنظر في الخيارات المتاحة لمعالجة الأزمة في مالي.

وأود أن أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص على عرضيهما الكاملين والمفعمين بالمعلومات، اللذين يبرزان تنوع وتعقيد المشاكل التي تؤثر على منطقة هامة بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين.

إن منطقة الساحل تعاني من تداعيات المشاكل الهيكلية المستمرة، التي تفاقمت منذ ما يزيد على عام بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والجفاف غير العادي، فضلا عن تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتفاقم الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الإرهاب. وقد أدى كل هذا إلى أزمة إنسانية وغذائية، وعدد متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وأبعاد الأزمة في منطقة الساحل تتطلب نهجا يولي الاهتمام الواجب للظروف الخاصة بكل دولة، ويسمح بالنهوض بالإجراءات المتعلقة بالمنطقة ككل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يستند عملنا إلى ركيزتين اساسيتين:

الأولى هي الاعتراف بالملكية الوطنية لدى البحث عن الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه منطقة الساحل. والثانية هي العمل الوثيق والمنسق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالنسبة الى كولومبيا، من الضروري للسلطات الوطنية أن تؤيد وتحدد استراتيجيات واضحة ومحددة تستجيب لاحتياجات وتطلعات الشعب، وتتمتع بالدعم اللازم من مختلف قطاعات المجتمع، وتهدف إلى إيجاد حلول هيكلية طويلة الأجل.

إننا نعلق أهمية خاصة على مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فلدى هذه المنظمات أدوات لبناء توافق الآراء وتحديد الاستراتيجيات، فضلا عن الوصول إلى الأطراف المهتمة بالأمر، ولديها المعرفة بالظروف الخاصة بالحالة على أرض الواقع، مما يجعلها محاورا هاما للنجاح في تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في منطقة الساحل.

ويجب أن تعالج انشطة الامم المتحدة الشواغل المباشرة، ولا سيما الشواغل الانسانية. ونحن نشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن الغذائي، والعدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا

واللاجئين، وضعف توفير الخدمات الاساسية مثل الصحة والصرف الصحي.

وفيما يعلق بالمسائل الأمنية، من المهم اتخاذ إجراءات منسقة تراعي اتساع نطاق الحدود فيما بين دول المنطقة ونفاذيتها. وتستفيد الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية من التحديات المتعلقة بمراقبة الحدود من أجل القيام بأنشطتها بسهولة نسبية. ولذلك لا بد من معالجة شاملة لتلك التحديات المتعلقة بالأمن الإقليمي وإحراز التقدم في المناقشة والاتفاق على آليات فيما بين البلدان المتضررة، من أجل تيسير تبادل المعلومات والخبرات، وإرساء الأطر القانونية المشتركة التي تستجيب لخصائص المنطقة وتوفر التعاون بشأن المسائل القانونية وتعزيز سبل مراقبة الحدود. وإضافة إلى ذلك، ترى كولومبيا أن أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المنطقة ينبغي أن تهدف إلى بناء وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية من خلال اعتماد نهج عام وطويل الأجل، يراعي جميع جوانب المشاكل التي تؤثر على منطقة الساحل.

وربما تكون مالي البلد الذي تجتمع فيه مظاهر تدهور الحالة في المنطقة بشكل كبير. فعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ والتهديدات التي يتعرض ل لها أمن مالي، ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ والحالة الإنسانية الخطيرة، والتدهور البيئي، وتدمير تراثها الثقافي، والهشاشة الاقتصادية الجارية، ليست سوى بعض التحديات التي واجهها البلد بشكل متزامن خلال العام الماضي. وقد أدت هذه الأزمة إلى تعبئة بلدان المنطقة، التي استجابت بصفتها دولا أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لنداء السلطات الانتقالية في مالي، واتخذت سلسلة من الإجراءات توصلت من خلالها إلى توافق في الآراء فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

وباتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)، استجاب لهذه الدعوة، وأعرب بالإجماع عن استعداده لدعم الجهود الإقليمية. وتتطلب هذه الحالة الملحة المضي قدما على هذا الطريق. وتؤيد كولومبيا الخطة التي اتفقت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي دعمها الاتحاد الأفريقي، من أجل التوصل إلى حل قائم على مسارين، يؤيد حلا سياسيا تفاوضيا لاستعادة النظام الدستوري وللنهوض بالمرحلة الانتقالية، ويسعى، في الوقت ذاته، إلى إيجاد حل للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في شمال البلد.

وفي ذلك الصدد، نثني على العمل الذي اضطلع به رئيس بوركينا فاسو، بصفته وسيطا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعمل البلدان المحورية، الذي أحرز تقدما كبيرا في إرساء منبر يتيح الحوار. وكما اتضح في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي، يدرك المجتمع الدولي، بشكل عام، ضرورة دعم الأمم المتحدة لهذا الحل القائم على مسارين.

وفضلا عن ذلك، تؤمن كولومبيا بأنه من الضروري أن ينظر في الوقت المناسب في الدعوة المتكررة التي وجهتها السلطات في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن لكي يأذن بنشر بعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقيا لمالي. وفي حين لا تزال هناك تساؤلات بشأن مفهوم العمليات، وهناك شواغل فيما يتعلق بالنتائج الإنسانية وحقوق الإنسان المحتملة التي قد تنشأ عن نشر هذه البعثة، نعتقد أنه يمكن التغلب عليها. وعلينا أن نعمل بشكل عاجللتسوية المسائل العالقة واتخاذ إجراءات لكفالة أن يحظى قادة البلد والمنطقة بآليات وموارد فعالة لتسوية الأزمة في مالي والتخفيف من آثارها على منطقة الساحل.

وتؤكد كولومبيا من جديد، من خلال وجودي في هذه المناقشة، قلقها بشأن شتى أشكال الإرهاب المتصلة بأنشطة الاتجار غير المشروع. كما تضررت منطقة الساحل من هذه

الحالة، ولذا ندعم الجهود الدولية المبذولة لمعالجة تلك الظاهرة الآخذة في الانتشار. وتدعم كولومبيا الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع إستراتيجية متماسكة ومتضافرة وحسنة التوقيت، تسهم في إرساء السلام والأمن الدوليين.

السيد أوهان (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أقدم أصدق التهاني إلى المملكة المغربية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى توليها زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن منطقة الساحل. كما أود تقديم الشكر إلى المبعوث الخاص لمنطقة الساحل ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين.

والهدف من هذه الجلسة، الذي يتمثل في استكشاف سبل المضي صوب اتباع نهج أكثر شمولا وتنسيقا بشأن مسألة منطقة الساحل، مناسب للغاية، بالنظر إلى موعد وسياق انعقادها.. ويجري حشد جهود المجتمع الدولي اليوم بطرق مختلفة لإيجاد الحلول الأنسب للكثير من الآفات التي ابتليت بها المنطقة. ويسرنا أن نلاحظ أن هذه المناقشة تتسق مع المناقشة التي عقدها المجلس في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، تحت رئاسة توغو، بشأن موضوع تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717).

وقبل ١٠ سنوات، كان المجتمع الدولي قاطبة يعتبر بلدان وشعوب منطقة الساحل ملتزمة بحزم بالاستقرار والديمقراطية والتنمية. ووفر التقدم المحرز في تلك المجالات بيئة مواتية لخروج منطقة الساحل من الأزمة، وإجراء الإصلاحات السياسية واتباع سياسات النمو الاقتصادي لمواجهة التحديات الناجمة عن الصعوبات التاريخية والاجتماعية والثقافية، بل أيضا، وفي المقام الأول والأخير، عن قساوة الظروف الطبيعية نفسها. ومع ذلك، ونتيجة لعبء تلك التحديات وطابعها، لم يكن من الممكن تسوية المشاكل الهيكلية في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، و لم يكن صمود السكان قويا بالقدر الكافي للتعامل بفعالية مع الصدمات المتكررة المتمثلة في الأزمات الغذائية بسبب الجفاف على وجه الخصوص.

في ظل تلك الظروف، فإنه ليس من المستغرب أن تصبح المنطقة مرتعا لآفات كثيرة، لا يمكن توقع آثارها الضارة بسبب عدم توافر القدر الكافي من الأموال والموارد. وهذه الحالة عرضت التقدم المحرز للخطر وتسببت في زعزعة استقرار الدول المعنية فضلا عن هياكلها. وتتمثل تلك الآفات في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تهريب المخدرات وتهريب الأسلحة، والتطرف الديني والإرهاب والجفاف. ويفسر التقاء كل تلك العوامل الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في منطقة الساحل، ويبرر تعبئة المجتمع الدولي، ليس بسبب وجود المأساة الناشئة على كل المستويات المذكورة آنفا فحسب، بل نظرا للمكانة الجغرافية الهامة التي تحتلها منطقة الساحل فيما يتعلق بمناطق أخرى، وخاصة نظرا لتأثير الأزمات على المناطق المجاورة.

وفي ذلك الصدد، تشيد توغو بالعمل الذي اضطلع به الأمين العام لمنح المنطقة خطة إستراتيجية متكاملة، تهدف بشكل رئيسي إلى الاستفادة على أمثل وجه من إجراءات الأمم المتحدة بغية التوصل إلى تسوية كاملة للعديد من التحديات التي تواجهها المنطقة. وتقدر توغو بشكل خاص النهج المتكامل الذي اعتمدته منظمتنا المشتركة في سياق هذه الإستراتيجية، الذي يراعي تعقيد العوامل المؤثرة والتحديات المتشابكة التي يتعين تناولها في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحوكمة، وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

ومن جانبنا، نلاحظ بارتياح أن الاستراتيجيات التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد

الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تشمل المجالات الحيوية التي ستراعى في إستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل. وتأمل توغو بالتعجيل باعتماد الإستراتيجية. وفي الوقت ذاته، ستستفيد الإستراتيجية من مراعاة البعد عبر الإقليمي.

كما نرحب بوجود إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، التي تشدد على أن الأمن والتنمية يرتبطان ارتباطا لا ينفصم في منطقة الساحل، ويتطلبان تعاونا إقليميا وثيقا لتمكين الاقتصادات من تحقيق النمو، والحد من الفقر.

وبشأن تلك النقطة بالذات، أود أن أشدد على اعتبارين أساسيين.

أولا، يجب أن لا يحيد بصرنا عن أثر الحالة في الساحل على مناطق غرب إفريقيا ووسطها وشرقيها وفي المغرب العربي، فيما يتعلق بالأزمة الغذائية وانعدام الأمن. ولدى تحديد الأولويات والنهج للحلول وطراق تنفيذها لا بد لها بالفعل من الأخذ في الحسبان آثارها على مناطق أخرى ولا بد من تقييم تلك الآثار سلفا، ويجب أيضا دراستها بوصفها برامج صُممت للساحل وتُنفذ من أجله.

ثانيا، نود أن نذكر بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية ولا حكم صالح من دون استتباب الاستقرار والأمن. ومن هنا، لا يجب أن يحيد بصرنا عن ذلك النهج. وعلى النقيض من ذلك، لا بد من أن يساعد على تحديد الأسباب الأساسية للعلة ومعالجتها.

إن أي واحد يتكلم عن الساحل اليوم، من الواضح أنه يركز على ما يحدث للأسف في مالي، بينما يُبقي في الذهن تهديدات السلم والأمن في شمال ذلك البلد والمأساة الإنسانية الجارية هناك، مع وجود آلاف اللاجئين من مالي في البلدان المجاورة. وفي الحقيقة، علينا العمل من أجل حل الأزمة في مالي على جناح السرعة مع ما تنطوي عليه من أبعاد متعددة، مع إتباع نهج شامل يأخذ في الحسبان منطقة الساحل بأسرها، وقطعا يجب أن يُنظر إليها بوصف تلك العملية جزءا من جهد طويل الأجل.

نود في ذلك الصدد، أن نكرر قلق توغو الشديد إزاء الحالة في شمال مالي ونهيب بالمجتمع الدولي بأسره أن ينظر في تنفيذ المبدأ العالمي المتمثل في مساعدة القطاعات السكانية الضعيفة. إننا نوجه ذلك النداء لأنه بالتأكيد توجد حالة صراع في شمال مالي تضع الناس، وخاصة النساء والأطفال، تحت رحمة الاعتداءات التي ترتكبها المجموعات المتطرفة والإرهابية التي تتقن الممارسات المعاصرة التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية، وبذلك تقرر المصير المأساوي للآلاف من الناس الذين يواجهون أزمة غذائية حادة.

إن حالة هؤلاء الناس تقتضي منا أن نتحمل مسؤوليتنا عن توفير الحماية لهم لأنه مما لاشك فيه أنهم يُحرمون من الحد الأدنى اللازم للعيش في كرامة. لذلك واجب الحماية الذي يتعين علينا التشديد عليه يبرره توفر الحد الأدنى اللازم من أجل الأمن البشري وحماية الناس والممتلكات، وذلك من الحتمي أن كون مرتبطا ارتباطا وثيقا بوجود دولة آمنة ومؤسسات مستقرة.

إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، قام بخطوة حاسمة وبين بوضوح استعداده لجعل حقوق الإنسان والديمقراطية تسمو على الظلام والتطرف الديني والإرهاب، وعمل على تغليب الحوار على القوة. بيد أن المجموعات المسلحة في شمال مالي قد اختارت بالفعل سبيلا آخر، أي الاستخفاف بالكرامة الإنسانية. لذلك من الحتمي أن يقرر المجلس عودة الأمل إلى أبناء مالي، ولا سيما الذين يعيشون في شمال البلاد، باتخاذه قرارا جديدا يأذن بنشر بعثة دعم دولية في مالي.

أما فيما يتعلق بالساحل برمته، فإن توغو بوصفها دولة مجاورة لبعض بلدان الساحل، ملتزمة بالمساهمة في إنجاح مختلف المبادرات، خاصة بتزويد الحبوب، من خلال برنامج الغذاء العالمي. وبوصفها بلدا له منفذ على المحيط الأطلسي، فإنها تقوم بذلك بالفعل من أجل الدول غير الساحلية الأعضاء في الهيئات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وإلى جانب التعبئة العامة، تتطلب مشاكل الساحل اهتماما خاصا. ولا بد من إنشاء آلية تضم جميع الجهات الفاعلة المعنية، بأشراف وتنسيق من جانب الأمم المتحدة. وترحب توغو بالتعيين الجديد الذي أجراه الأمين العام بتعيين مبعوث خاص لمنطقة الساحل، ونحض المبعوث الخاص الجديد على العمل مع المبعوثين الخاصين الآخرين في المنطقة، بما في ذلك الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي لالتماس حلول للعديد من المشاكل التي تواجه منطقة الساحل.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والمبعوث الخاص برودي والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد تجمعنا آخر مرة على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة للحفز على عمل دولي بشأن الحالة المتدهورة في الساحل. واليوم، ما برح يواجه المجتمع الدولي وشعوب الساحل مجموعة معقدة من التحديات المتشابكة التي تهدد أمن المنطقة وخارجها. ولا تزال التوترات الشديدة قائمة داخل بلدان المنطقة وبينها. ويتزايد التطرف العنيف. إذ أن المنظمات الإرهابية والإجرامية تستغل الملاذات الآمنة لكي تخطط للهجمات والاتجار بالأسلحة وغيرها من المواد غير المشروعة وتنفذها. وما برحت الحالة الإنسانية مزرية إذ يعاني ملايين الناس من العنف والافتقار إلى المواد الغذائية.

إن تلك المشاكل المترابطة مع بعضها البعض تقتضي حلا شاملا تساهم فيه مجموعة من الشركاء. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة من أجل الساحل والأعمال التي يقوم بها المبعوث الخاص برودي على جانب كبير من الأهمية لحشد المزيد من التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة منطقة ساحل أكثر ديمقراطية، وأكثر أمنا، وأكثر نموا اقتصاديا.

وبينما الأزمات الحادة في مالي والتي نبحثها في جلسات منفصلة، ربما هي من أبرز المشاكل التي نواجهها في منطقة الساحل، كما يذكر الأمين العام في آخر تقرير له (انظر S/2012/894)، فإنها أزمات يجب فهمها في سياق أوسع في منطقة تعاني بشدة. وعلى الرغم من أن المأزق الحالي الذي تمر به مالي ناشئ إلى حد كبير من بعض العوامل الداخلية، فإن التحديات التي يواجهها البلد تزيد منها وتفاقمها طائفة من الديناميات العابرة للحدود الوطنية، من قبيل المآسي التي تستبد في المنطقة بأسرها، والتغيرات المناخية الضارة، والتخلف الاقتصادي، والقطاعات السكانية المحلية الساخطة والشبكات الإجرامية المنظمة.

وبالنظر إلى حالة مالي الحساسة، يتعين علينا أن نكون حذرين في التصدي للأزمة في مالي من دون إلحاق المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها. لقد فر أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ لاجىء من مالي إلى البلدان المجاورة، وإنهم يعيشون بين مجتمعات أجهدها الجفاف بالفعل. لذلك فإن أي تدخل عسكري في مالي يجب أن يصمم للتخفيف من أثر العملية عند أدنى حده فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هو من خلال مشاركة القطاعات العاملة في المجال الإنساني في عملية التخطيط العسكري. ونرحب بتوصية الأمين العام الواردة في أحدث تقرير له عن مالي ومؤداها أن مراقبي حقوق الإنسان

التابعين للأمم المتحدة ينبغي أن يعهد إليهم ضمان أن أي تدخل ينبغي أن يتقيد بالقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن زيادة التطرف العنيف والجريمة المنظمة في جميع أرجاء المنطقة تزيد من مفاقمة الحالة في مالي. فالقاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وغيرها من الجماعات الإرهابية تشن الهجمات وتقوم بأعمال الاختطاف من شمال مالي إلى البلدان المجاورة. ويوسع الإرهابيون والمجرمون من نطاق عملياتهم. فذلك الخطر يتطلب تنسيقا أفضل للجهود الراهنة في جميع أرجاء الساحل لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وانتشار الشبكات الإرهابية. ولا يمكننا التصدي لتلك المخاطر بفعالية إلا بالعمل سوية، كما قال العديد من المتكلمين.

لقد وسعت الولايات المتحدة من شراكاتها في مكافحة الإرهاب في المنطقة لمساعدة البلدان على التصدي للمخاطر المتزايدة لأمنها.

فعلى سبيل المثال، يعمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لمنع الفوائد العائدة من اختطاف الإرهابيين للرهائن من أجل الفدية وحرمانهم منها. كما نعمل على إغلاق الملاذات الآمنة، ووقف التمويل ومكافحة الأيديولوجية المتطرفة.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الساحل، هناك احتياجات فورية تتطلب اهتمامنا العاجل. ومع ذلك، فان تقديم المساعدة الدولية التي تبني القدرة الطويلة الأجل على الصمود سيؤدي في نهاية المطاف إلى إنقاذ المزيد من الأرواح وتقليص احتمال تكرار الأزمات الإنسانية. ولذلك في حين نعمل على تخفيف حدة المعاناة في الوقت الحالي، يجب علينا أن نمكن المجتمعات من تخفيف حدة الصدمات والتعافي منها وتخفيض حالات انعدام الأمن الغذائي. وخصصت الولايات المتحدة أكثر من ٤٤٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى المجتمعات المتأثرة بالجفاف والمشردة بسبب النزاع في منطقة الساحل. ونقصد بتوفير هذه الموارد تخفيف حدة الحالة الخطيرة القائمة وتقليص الضعف المزمن، وفي نهاية المطاف، تشجيع زيادة النمو الشامل.

وتعني التحديات المتعددة الأوجه والمتداخلة في منطقة الساحل أن أمامنا شوطا طويلا لا بد أن يشمل استئصال التهديد الإرهابي ومكافحة الجريمة المنظمة ومراقبة انتشار الأسلحة وتعزيز المصالحة والوساطة في إطار البلدان وبينها وتلبية الاحتياجات الإنسانية – وأثناء ذلك كله تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. وهذا جدول أعمال معقد ولكنه أساسي ويتطلب التعاون الأعمق من جانبنا جميعا بشأن جميع هذه التحديات بغية إرساء الأساس للحلول الطويلة الأجل للمسائل المتعددة الأبعاد التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة.

ونحث على استمرار إحراز التقدم نحو وضع إستراتيجية شاملة لمنطقة الساحل بغية تركيز اهتمام المجتمع الدولي وتنسيق أعماله لتحقيق السلام والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لشعوب تلك المنطقة.

السيد أوبراين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اشعر بالامتنان لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة، وللأمين العام؛ وللمبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة الساحل، رئيس الوزراء برودي؛ ولمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غوتيريس؛ ولوزير الخارجية ديبي على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. ويسرني للغاية أن أتكلم بعد الممثلة الدائمة للولايات المتحدة رايس، وأتطلع إلى الاستماع للمزيد من زملائنا من المنطقة، بما في ذلك ممثلو الاتحاد الأفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي.

وتتناول المملكة المتحدة مشاكل المنطقة باحترام، وبعناية وبإحساس واضح بأهمية الهدف المنشود. وطلب مني رئيس وزراء بلدي، ديفيد كاميرون، بصفتي مبعوثه الخاص لمنطقة الساحل، أن أعرب عن التزامه الشخصي بالعمل مع شركائنا هنا في الأمم المتحدة وفي المنطقة من أجل التصدي للتحديات التي تنتظرنا. ونسلم بالمسؤولية الملقاة على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مساعدة شعوب منطقة الساحل، والعمل بشراكة كاملة مع أشد البلدان تأثرا، لأن عدم الاستقرار في منطقة الساحل لا يهدد أمن شعوب المنطقة وسبل كسب رزقها فحسب، بل يهدد أيضا أمن وسبل كسب رزق شعوب جيران المنطقة وخارجها. وأظهرت الحوادث في مالي ذلك بجلاء شديد.

ما هي التحديات التي نواجهها؟ أولا، حالة الضعف في جزء كبير من منطقة الساحل، حيث، لأسباب تاريخية مختلفة، حالة الدول هشة وحدودها طويلة وسهلة الاختراق وحيث تواجه الحكومات التحدي المتمثل في ضرورة توفير الخدمات لسكان متنوعين ومتزايدين ومنتشرين عبر مساحات واسعة مع موارد قليلة. وبالرغم من الانجازات المتميزة التي تحققت خلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، لا تزال العديد من دول المنطقة تعاني من الضعف.

والتحدي الثاني هو الفقر والضعف. فمنطقة الساحل أحد أكثر أجزاء العالم الفقيرة بشكل مدمر، إذ يعيش سكانها على أدنى مستوى ممكن من الدخل. وتبتلى ملايين عديدة من السكان بانعدام الفرص الاقتصادية وإمكانية الوصول العادل إلى الأسواق، وهم في خط مواجهة التحديات الطبيعية في العالم، لا سيما تحدي سوء التغذية. وأدى انعدام الأمن الغذائي، الذي يزيد من تفاقمه عدم اليقين السياسي، إلى تشريد ولجوء مئات الآلاف من الأشخاص هذا العام وحده، على نحو ما أوضحه من فوره بجلاء شديد المفوض السامي غويتريس، الذي ناشدنا عن حق ايلاء تركيز استراتيجي مماثل للعمل الإنساني، إلى جانب الإستراتيجية السياسية وإستراتيجية مكافحة أعمال العنف.

وأخيرا، هناك انعدام الأمن، واستخدام الإرهاب والتهديد باستخدامه على نطاق واسع، وأعمال العنف والجريمة المستوردة من خارج منطقة الساحل. والتطرف المفروض باسم الدين في شمال مالي يخالف تماما التقاليد الطويلة الأمد للتسامح والتنوع والاحترام التي يتسم بها الإسلام في غرب وشمال غرب أفريقيا. كما تشكل النزعة الإجرامية التي ترافق التطرف انحرافا مستوردا من الخارج، أيا كان مقدار ما قد تسهم به في إحباط السكان المحليين وزعزعة استقرارهم.

ومن أجل مصلحة سكان منطقة الساحل والمجتمع الدولي الواسع، لا بد لنا من معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل، وعلى وجه السرعة، بالتصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود – على النحو الذي شدد عليه بقوة الأمين العام نفسه في وقت سابق اليوم، بإشارته إلى مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع بوصفها مبادرة مثالية للطاقة الشمسية في ذلك الجزء من العالم – وتشجيع الحوار السياسي وتجديد الانخراط مع جميع المحاورين المقبولين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومكافحة آفة الإرهاب والجريمة. وفي العمل بشكل متضافر مع المنطقة، علينا جميعا أن نشاطر المسؤولية عن كوننا بناة الاستقرار والفرص والحياة الكريمة.

كيف يمكننا أن نحقق هذا الهدف؟ يجب أن نبدي العزم في مواجهة هؤلاء – المتطرفين والمجرمين والإرهابيين والمختطفين ومدمري الإرث ومنتهكي حقوق الإنسان – الذين يرغبون في استغلال حالة الفقر وعدم الاستقرار لتحقيق غايتهم الخاصة. ولا يوجد مكان تزداد فيه الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراء بصورة عاجلة مثل شمال مالي. وأشيد بالأعمال التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة لإنشاء عملية سياسية للسكان في الشمال الذين يريدون العمل على بناء مالي القوية والأكثر عدلا والموحدة، وللتحضير لخيار العمل العسكري ضد من يسعون للحكم عن طريق الكراهية والإرهاب. ولا بد أن نبذل جهدا مماثلا في كلتا المبادرتين.

ولكن في التركيز على الاحتياجات العاجلة لمالي، علينا ألا نتغاضى عن احتياجات المنطقة الواسعة، حيث توجد العديد من العوامل المسببة للنزاع. وفي حين يعمل الآخرون على تعزيز الاستقرار في مالي، فإننا نتطلع إلى رئيس الوزراء برودي، بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة الساحل، ليقود هذه الأعمال البالغة الأهمية في المنطقة الواسعة. ولا بد أن تعالج إستراتيجية الأمم المتحدة الكاملة لمنطقة الساحل المشاكل المتعلقة بالضعف والفقر وانعدام الأمن بصورة شاملة وعاجلة. وبالاضطلاع بتلك القيادة وحدها سنتمكن من بناء الاستقرار والازدهار للجميع في منطقة الساحل.

ومنذ شباط/فبراير هذا العام، خصصت المملكة المتحدة أكثر من ٩٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية بغية مواجهة الأزمة الحالية، وهي مساعدة ستصل على الأقل إلى ٦,١ ملايين شخص من المحتاجين. ولكننا نعلم أن تلك المساعدة لن تقدم سوى الإغاثة القصيرة الأجل. ومعا، علينا أن نساعد المنطقة على بناء القدرة على الصمود أمام صدمات الندرة وتغير المناخ ونمو السكان وانعدام الأمن الغذائي، وان نرسي الأسس للتنمية الطويلة الأجل. وعلى إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة أن تفتح الطريق المؤدي إلى ذلك، وأشيد بإصرار رئيس الوزراء برودي على أن يكون هذا الأمر عملي المنحى، وليس مجرد كلمات طيبة.

وبغية ضمان استدامة تلك التنمية، علينا أن نعمل مع شركائنا في المنطقة على بناء مؤسسات الحوكمة الرشيدة والاستقرار. وبتلك الطريقة يمكننا، معا، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وبناء مستقبل أفضل لسكان المنطقة. وترى المملكة المتحدة أن هناك حاجة عاجلة إلى العمل لبناء الاستقرار والقدرة على الصمود ومكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونحن نتطلع إلى اتخاذ نهج معزز وشامل ومنسق، ونساند عمل الأمم المتحدة، من خلال المبعوث الخاص برودي، مع الشركاء الإقليميين لتحقيق هذه الغاية.

ويتوفر لنا التحليل المشترك ولدينا إرادة سياسة مشتركة. ونحن جميعا متحدون بالفعل، لذا حان الوقت الآن لاغتنام الفرصة التي تتيحها لنا تلك الوحدة ولتحقيق رؤيتنا.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن امتناننا لرئاسة المغرب لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة التهديدات للسلام والأمن الدوليين الناجمة من التحديات المتعددة الأوجه والمترابطة التي تواجهها بلدان منطقة الساحل. كما أود أن اشكر الأمين العام السيد بان كي – مون، والمبعوث الخاص السيد رومانو برودي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. واشكر أيضا وزير خارجية كوت ديفوار، السيد شارل كوفي ديبي، على مداخلته العميقة النظر بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومستوى التمثيل المرتفع في جلسة اليوم يشهد على الالتزام الثابت للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية بإيجاد حلول دائمة للمشاكل في منطقة الساحل.

فمنطقة الساحل تعاني منذ سنوات من تحديات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وإنسانية معقدة. وموجة العنف التي شهدتها المنطقة والمناطق المجاورة مؤخرا، والتي صاحبها تسلل جماعات مسلحة وإرهابيين وشبكات إجرامية إلى المنطقة وتدفق الأسلحة وتصاعد الأنشطة الانفصالية المتطرفة، قد

زادت من تقويض الأمن والاستقرار في دول الساحل وأدت إلى تفاقم معاناة شعوبها التي تعيش حياة قاسية بالفعل. وفي سياق معالجة الحالة في المنطقة، لا بد للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بقوة باحترام سيادة بلدان الساحل وسلامتها الإقليمية ووحدها واستقلالها السياسي.

والأزمة في مالي، بما في ذلك آثارها السلبية على المنطقة وخارجها، تثير قلقا بالغا. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الأزمة المعقدة في مالي تتطلب استجابة متكاملة ومتعددة الأوجه، تنطوي على التنسيق الجيد بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان بحيث تكون متضاعدة. وتؤيد أذربيجان الجهود الجارية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لتعزيز المصالحة الوطنية واستعادة النظام الدستوري بشكل كامل في مالي. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع في شمال مالي يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير، عاجلة بما في ذلك، على وجه الخصوص، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة السلامة الإقليمية للبلد وسيادته ووحدته ولتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية هناك.

واستمرار حالة انعدام الأمن والتخلف في منطقة الساحل يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتباع نهج دولي سريع وشامل ومتسق في معالجة المشاكل الهائلة المتمثلة في التشرد والمشاكل الصحية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. والأمر يتطلب استجابة فورية للبلدان المتضررة واستمرار مساعدها لتلبية الاحتياجات الأشد إلحاحا للسكان ولمنع حدوث أزمة واسعة النطاق في المنطقة. وفي السياق الأوسع، من المهم للغاية الربط الفعال بين المبادرات الإنسانية والإنمائية لضمان إيجاد حلول مستدامة. وتوفير الدعم للحكومات الوطنية في المنطقة أمر مطلوب، وذلك بهدف تمكينها من تصميم وتنفيذ نهج تستند إلى القدرة على الصمود حيال التنمية المستدامة.

أثني على بعثة الشراكة الرفيعة المستوى المشتركة التي أوفدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى منطقة الساحل والتي زارت المنطقة في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وركزت البعثة في المقام الأول على جمع المعلومات عن تأثير الأزمات الإنسانية في بعض البلدان واستكشاف سبل لمواجهتها بشكل تعاوني. وشاركت أذربيجان في بعثة الشراكة المشتركة وستواصل الإسهام في الجهود الإنسانية وبرامج المساعدة الإنمائية في منطقة الساحل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن جلسة واحدة لن تكفي للتفكر بشكل كامل في جميع المشاكل التي تواجهها بلدان الساحل والبحث عن حلول لها. فهذه المشاكل دائمة ومزمنة وعميقة الجذور. ومن المهم للغاية أن تكون هناك استجابة شاملة، ومتكاملة وجذرية ومشاركة متسقة من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وقد أذن القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) بوضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة في منطقة الساحل. والانتهاء سريعا من إعداد الاستراتيجية سيمهد الطريق سريعا لاتباع نهج دولي هيكلي ومنسق وفعال لمعالجة قضايا الأمن والحكم والمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية في المنطقة. وجهود السيد برودي،المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، ذات أثر فعال، بل لا غنى عنها، في تنفيذ الاستراتيجية في أقرب وقت وتنسيق الاستجابات على جميع المستويات للتصدي للمشاكل الإقليمية.

وفي الختام، نؤكد من جديد تأييدنا وترحيبنا بالبيان الرئاسي (S/PRST/2012/26) الذي صدر في وقت سابق من اليوم والذي برهن مرة أخرى على عزم مجلس الأمن القوي

على تعزيز السلام، والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد فرنسا عن تأييده للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر جميع المتكلمين اليوم على بياناتهم. وأشكر المغرب على مبادرته بعقد جلسة اليوم بشأن منطقة تحظى باهتمام مجلس الأمن منذ ما يقرب من عام. وما يحدث في منطقة الساحل يشكل تحديا للسلام والأمن الدوليين. وقد بدأ المجتمع الدولي أخيرا في تقييم هذا التحدي، كما عبر عنه حضور العديد من رؤساء الدول والحكومات للاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقد بدعوة من الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

بينما يبحث مجلس الأمن الآن عن حلول للأزمة في مالي وسبل لدعم المنظمات الإقليمية الأفريقية، يجب علينا ألا نغفل عن بقية دول المنطقة، حيث لا تزال هناك مشاكل ذات أبعاد إنسانية وأمنية وإنمائية وأخرى تتعلق بحقوق الإنسان، تتطلب إيجاد حلول دائمة وزيادة الاستجابات المنسقة.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي بيان بسيط. فالحالة في منطقة الساحل تنطوي على تناقضات صارخة. وبينما بدا في عام ٢٠١٢ أن الوضع الإنساني قد تحسن على الرغم من المشكلة الجديدة المتمثلة في نزوح ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ بسبب الأزمة في مالي، فإن المشهد يثير القلق بقدر أكبر على الصعيد الامني وكذلك في ما يتعلق بالتنمية وتوزيع الثروة، وهو غير متكافئ تقريبا في كل بلد على حدة. والمنطقة تعاني أيضا من ويلات مشتركة معروفة تتمثل في الأزمات الغذائية والتخلف والأمية وانعدام الأمن والاتجار غير المشروع وعدم الاستقرار السياسي. وفي كل عام، يموت ٢٥٠ ٠٠٠ طفل نتيجة سوء التغذية، ولكن منطقة الساحل أصبحت أيضا ملاذا للإرهابيين الدوليين، وكذلك ساحة لنشاط الحركات المتطرفة التي تسعى إلى فرض قوانينها على المجتمعات من شمال نيجيريا إلى ضواحي داكار.

وقد تسببت الأزمة في ليبيا في تحركات كبيرة للسكان، وعودة أعداد منهم إلى بلدانهم الأصلية وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، وهو ما استفادت منه الجماعات المسلحة والإرهابية. غير أن تلك الجماعات المسلحة، التي يمول الاتجار غير المشروع أو احتجاز الرهائن أنشطتها، كانت مزدهرة قبل الأزمة الليبية بوقت طويل، مستخفة بحكومات منطقة الساحل المستنزفة بدرجة لا تمكنها من مكافحة التهديدات خارج حدودها المباشرة. وينبغي ألا ننسى أن الاتجار بالكوكايين المهرب إلى السوق الأوروبية عبر غرب أفريقيا قد تضاعف أربع مرات في السنوات الأخيرة، لتبلغ عائداته ٣٠٠ مليون دولار سنويا وليرتفع عدد مستخدميه الأفارقة إلى مستوى جديد هو ٢,٥ مليون شخص.

ملاحظتي الثانية هي أنه لا يمكن فرض حلول للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل من الخارج، بل يجب أن تستمد من مصادر محلية وإقليمية. فهي مسؤوليتها وقد بدأت مبادراتها تؤتي ثمارها بالفعل. ففي المجال الإنساني، تمكنت بلدان عديدة في المنطقة من التصدي بسرعة لأزمة الغذاء والتغذية في نهاية عام ٢٠١١، عن طريق اتخاذ تدابير وقائية حالت دون وقوع كارثة.

والحصاد المتوقع للعام المقبل مشجع. ويتمثل دورنا، من خلال الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي، في الاستمرار في دعم هذه الجهود ومساعدة تلك الدول على الخروج من دورات الأزمات الغذائية البائسة التي تزداد قصرا وعلى النجاح في النهاية في خفض إحصاءات سوء التغذية، المرتفعة بشكل غير مقبول.

وفي عام ٢٠١٢، تبرعت فرنسا بـ ٣٠ مليون يورو لإغاثة السكان الأكثر تضررا في منطقة الساحل. ونحن ندعم أيضا مبادرة التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل وغرب إفريقيا – التي أنشأتها المفوضية الأوروبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان منطقة الساحل لمواجهة الأزمات الإنسانية في المنطقة، وذلك بهدف إيجاد آلية مستمرة للتصدي لهذه الأزمة المتكررة.

ولن يهيئ بيئة تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي مستدام، يفيد مجمل السكان سوى عمل متكامل يعالج أيضا أمن بلدان منطقة الساحل. ولذلك، يجب على العملية العسكرية المقترحة لتحرير شمال مالي أن تشمل تدابير متوسطة وطويلة الأجل، تهدف إلى مساعدة تلك الدول في تأمين حدودها ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي ذلك السياق، أوفد الاتحاد الأوروبي في ١٢ تموز/ يوليه بعثة EUCAP إلى منطقة الساحل، الهادفة إلى تعزيز قوات الأمن الوطني في النيجر، فضلا عن التعاون الإقليمي. لذلك السبب، قدمت فرنسا ما يزيد عن ١٠ ملايين يورو سنويا لبرامج التعاون في مجالي القضاء والحوكمة، مع بلدان الساحل، عبر ملفنا الثنائي المتعلق ببرنامج الصناديق الخاصة ذات الأولوية. وفي نهاية المطاف، بما أن منطقة الساحل تشكل حلقة وصل بين غرب أفريقيا وشرقها، فلن تكون أي مبادرة مجدية إلا إذا شاركت فيها بلدان المغرب العربي مشاركة كاملة.

ثالثا، ترحب فرنسا في ذلك السياق بتعيين السيد رومانو برودي مبعوثا خاصا للأمين العام معنيا بمنطقة الساحل. ونظرا لطبيعة الأمم المتحدة العالمية، فإنها الكيان الوحيد القادر على جمع كل دول المنطقة معا، بدون استثناء، ومن خلالها هيئات إقليمية عديدة. ونعتقد أنه ينبغي أن يشكل الانتهاء من وضع إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة التي انتظرها المجلس منذ ما يزيد عن السنة، وتنفيذها فيما يخص منطقة الساحل، أولى الأولويات بالنسبة للسيد برودي.

وفي حين أن ذلك العمل معقد، فقد طالت جدا مدة صياغة هذه الإستراتيجية. وآن أوان العمل الآن. كما نعتقد أن مهمة المبعوث الخاص تمثل فرصة فريدة لمتابعة الجهود الداخلية الرامية لتنظيم أعمال الوكالات والصناديق والبرامج، المتواجدة في منطقة الساحل، حتى تعمل معا في نهاية المطاف، من أجل تحقيق هدف مشترك. ويجب أن تسعى إستراتيجية الأمم المتحدة إلى تحقيق نفس الأهداف الإقليمية، مع مراعاة الخصوصيات والنهج التي اعتمدها كل بلد في سياق الإستراتيجية الخاصة بمنطقة الساحل، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي.

ويتمثل التعهد المهم الآخر للمبعوث الخاص في ضمان التنسيق المنتظم بين منظومة الأمم المتحدة وأطراف النزاع الأخرى المعنية في منطقة الساحل، بدءا بالاتحاد الأفريقي، والبلدان الأساسية، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين الرئيسيين. وندعو على وجه الخصوص إلى إرساء تعاون أوثق بين المبعوث الخاص للأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، الرئيس بويويا، الذي يشهد تعيينه على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ليلقي بكامل ثقله من أجل إيجاد حل للأزمة في المنطقة. ونحن نرحب بتلك الجهود.

ونشكر السيد برودي على مبادرته بالدعوة إلى عقد اجتماع ٧ كانون الأول/ديسمبر في روما، الذي سوف يسمح بتقسيم أوضح وأكثر فعالية للعمل بين مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الدولي، المعنيين بمنطقة الساحل. ويمكن للسيد برودي الاعتماد على دعم فرنسا فيالاضطلاع بمهمته.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المغرب على مبادرته بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة على

مستوى وزاري اليوم، لمناقشة الحالة في منطقة الساحل. ومن دواعي سروري أن أراكم، سيدي، تترأسون جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون، والسيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كل على إحاطته الإعلامية، والسيد شارل كوفي ديبي على بيانه. وأرحب بحضور ممثلين رفيعي المستوى من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن منطقة الساحل تحتل موقعا استراتيجيا مهما. إنها تمتد عبر القارة الأفريقية، من المحيط الأطلسي في الغرب، إلى القرن الأفريقي في الشرق. وللسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل تأثير مباشر على السلام والاستقرار على المدى الطويل في القارة الأفريقية. وفي الوقت الحاضر، تواجه منطقة الساحل أزمة غذائية حادة، كما زاد الصراعان في ليبيا ومالي من تفاقم الحالة الإنسانية، وزادا من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الثقيلة أصلا لبلدان المنطقة. ويمثل الاتجار بالأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والأنشطة الإرهابية والمتطرفة، تحديات خطيرة للاستقرار الإقليمي.

وبغية التصدي لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة، أود إثارة النقاط الأربع التالية. أولا، إن وضع إستراتيجية متكاملة مهم للتعامل مع الحالة الراهنة. والعديد من المشاكل التي تشهدها منطقة الساحل مترابطة فيما بينها، ومتشابكة، وتستدعي من ثم نهجا متكاملا. ونأمل في أن يسعى الأمين العام بشكل عام، كما حثه على ذلك مجلس الأمن، إلى الاطلاع على وجهات نظر بلدان المنطقةوالمنظمات الإقليمية ودون الإفليمية، بغية وضع إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مع أهداف محددة بوضوح، واتخاذ تدابير عملية.

ثانيا، يكمن مفتاح السلام والاستقرار في الأجل الطويل في منطقة الساحل في حل المشاكل الأساسية التي تشهدها الحالة الراهنة، والتي نشأت بفعل سلسلة معقدة من العوامل، بما في ذلك انعدام التنمية والفقر. وينبغي للمجتمع الدولي، وخصوصا المانحين والمؤسسات المالية الدولية، تعزيز تمويلها ومساعدتها التقنية التي تقدمها لبلدان المنطقة، ومعالجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على سبيل الأولوية. وتتمثل الأولوية الآن في معالجة أزمة الغذاء الراهنة في منطقة الساحل، وسد فجوة تمويل المساعدات الإنسانية، التي ستقدمها الأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن يستند أي جهد لحل الأزمة في منطقة الساحل إلى الاحترام الكامل لملكية البلدان والمنظمات في المنطقة. وعملت بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشاط من أجل معالجة مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية والإنسانية التي تشهدها المنطقة. كما يتعين على المجتمع الدولي، في إطار جهوده الرامية إلى المساعدة في العملية، الاحترام الكامل لسيادة واستقلال بلدان المنطقة من أجل الإدراج الكامل للمبادرات والخطط التي تضعها البلدان الإقليمية والمنظمات الإقليمية.

رابعا، نظرا للطابع المعقد والمتنوع للتحديات التي تواجه منطقة الساحل، من المهم اعتماد المجتمع الدولي لنهج منسق. وينبغي أن ينصب التركيز الأساسي للمجلس على التهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مختلف وكالات الأمم المتحدة العمل معا في معالجة الأزمة الحالية، استنادا إلى تقسيم واضح للعمل. وتأمل الصين في رؤية تآزر بين المساعي الحميدة للأمم المتحدة وبلدان ومنظمات المنطقة، وتدعم عمل المبعوث الخاص برودي لهذا الغرض.

ولا يحتمل في الوقت الحاضر إيجاد حل لمسألة مالي أي تأجيل. كما يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات

سريعة وفعالة لمساعدة مالي، مع الاحترام الكامل لسيادتها، في مواجهة التهديدات الانفصالية والإرهابية والمتطرفة. إننا نؤيد الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية في مالي، من أجل تعزيز العملية السياسية ومن أجل الاستعادة السريعة والكاملة للنظام الدستوري، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية.

وقد أيدت الصين بنشاط مبادرات البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون والحفاظ على السلام والاستقرار في القارة. كما ينبغي للمجلس إيلاء اهتمام كبير لدعوة واقتراح مالي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما يتعلق بنشر قوة دولية في مالي.

وتولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة للحالة في منطقة الساحل، وظلت تعمل بنشاط ومن خلال وسائل مختلفة لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية. وقدمت الصين باستمرار المساعدات إلى بلدان المنطقة، وذلك في حدود قدراتها. وقدمت الصين خلال العام الماضي مساعدات غذائية طارئة إلى العديد من بلدان المنطقة وعززت جهود التعاون مع الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب.

إن الصين على استعداد لمواصلة القيام بدورها، من أجل إيجاد حل مبكر وشامل للأزمة الراهنة في منطقة الساحل.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): خلال الشهور الثمانية عشر الأخيرة، تابعنا التطورات في منطقة الساحل بانزعاج وقلق. ونرى ثمة دلائل تزداد وضوحاً على وجود نطاق كامل من العوامل الباعثة على زعزعة الاستقرار – تدفقات الأسلحة، والتهديدات الإرهابية والمخدرات، والتوجهات الانفصالية، والصراعات الداخلية الحادة، والأوضاع الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الخطيرة – وما فتئت تلك العوامل تزداد تفاقماً. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الأزمة في مالي، التي أصبحت تشكل تحدياً خطيراً للدول المجاورة. فقد أوجدت تهديداً حقيقياً للاستقرار والأمن في المنطقة برمتها وما وراءها. وشأننا شأن الشركاء الدوليين الآخرين، يقلقنا بشكل خاص أن الدور القيادي في شمال مالي باتت تؤديه الآن قوى متطرفة بعنف لا تخفي علاقاتها بالمنظمات الإرهابية، بما فيها القاعدة. لقد غدا الإرهاب عاملاً مهماً يؤثر على الأمن العام.

وأي حل مستدام للمشكلة في شمال مالي سيكون سياسي الطابع. وتشجعنا بعض البوادر الناشئة بشأن بدء الاتصالات التفاوضية بين ممثلي السلطات الانتقالية وبعض المجموعات. وفي الوقت نفسه، لا بد أن يكون قطع كل العلاقات مع المنظمات الإرهابية والاعتراف بالسلامة الإقليمية للبلد شرطاً أساسياً للمحادثات. ونرى أن القيام بأي عملية عسكرية في الشمال لا بد أن يكون الملاذ الأخير.

وللأسف، ما زالت هناك مصادمات بين القوى السياسية في العاصمة المالية. وأساس تسوية الأزمة الداخلية يكمن في بدء حوار وطني موسع يستهدف استعادة النظام الدستوري. ولشعب مالي نفسه دوره الرئيسي في هذا الصدد. ولذلك، نرى أن الحالة العامة في المنطقة اليوم تقتضي تكثيف الجهود لمعالجة الصراعات الأخرى أيضاً.

وما زال السكان في منطقة الساحل يشعرون بعواقب الأزمة الليبية، التي أفضت إلى حد كبير إلى التطورات الراهنة في مالي. فخروج الطوارق إلى الساحل وتسرب كميات ضخمة من الأسلحة أصبح عاملاً حاسماً في زعزعة استقرار الموقف بوجه عام في المنطقة وكشف عن تردي الحالة في مالي على وجه الخصوص. ويجب أن تظل هذه المشكلة الملحة في بؤرة اهتمامنا. ومحاولة غض الطرف عنها، وتبريرها بالذرائع السياسية سيئة السمعة إنما يزيد الأوضاع تدهوراً، ونكون بذلك قد تخلينا عن البحث عن حلول.

ولا بد من مراعاة الامتثال الصارم لنظام حظر الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي لا يزال أساسياً، وللتدابير الرامية إلى منع تدفقات الأسلحة من ليبيا، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة، بموجب القرار ٢٠١٧ (٢٠١١). وفي واقع الأمر، فإن وجود إمدادات من الأسلحة الكيميائية في البلد يجعل هذه المشاكل أكثر إلحاحاً.

ونحن مقتنعون بأنه يجب أن تقوم البلدان المعنية نفسها بدور محوري في معالجة هذه المشاكل في منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، لا بد من تنسيق جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدعم ملائم من المجتمع الدولي. وثمة دور هام في هذا السياق لا بد أن تضطلع به الأمم المتحدة. فمن الواضح أن خبرتها ودرايتها بشأن هذه المسألة ستكون مطلوبة في نطاق عريض من المسائل، بدءاً من مكافحة الإرهاب إلى تنفيذ البرامج الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين شخصية سياسية مرموقة مثل السيد رومانو برودي مبعوثاً خاصاً للأمين العام لمنطقة الساحل.

والاتحاد الروسي تجمعه وبلدان منطقة الساحل روابط تقليدية وثيقة وتعاون ثنائي ومتعدد الأطراف يعود بالنفع المتبادل. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم مساعدتنا الفعالة والمتعددة الأوجه لشركائنا الإقليميين في المجالات التي قد تكون موضع اهتمامهم.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة المغربية على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المهمة في وقت تواجه فيه منطقة الساحل تحديات جمة؛ وأتقدم بالشكر للوزير العثماني على ترؤسه لهذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام والسيد رومانو برودي والسيد أنطونيو غوتيريس ووزير خارجية كوت ديفوار على بياناتهم.

إن حضور ممثلي العديد من المنظمات المعنية بالمنطقة هنا اليوم يؤكد أهمية الموضوع لصون السلام والأمن في منطقة الساحل وما وراءها.

والأحداث الأخيرة في مالي تبرز الحاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً أكبر وأولوية جديدة لمعالجة عوامل الهشاشة القائمة في منطقة الساحل وما يترتب عليها من عواقب. ونأمل أن يتمكن المجلس عما قريب من اعتماد قرار يعالج الحالة في ذلك البلد تحديداً، وفقاً لما يطالب به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والأزمة الحالية في منطقة الساحل ذات جذور تاريخية عميقة، ولها أسباب معقدة ومتعددة الأوجه، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عرقية كانت، ولذلك، فهي تتطلب استراتيجية شاملة تتناول الطابع عبر الوطني للتحديات الماثلة ومنها، بالطبع، الجريمة المنظمة والإرهاب، التي تشكل اليوم تهديداً خطيراً للمناطق المجاورة أيضاً.

ولا بد لنا أيضاً أن نعي أن مسائل الأمن لا تقتصر على منطقة الساحل. وفي واقع الأمر، فإن عدم الاستقرار في بلدان ساحل غرب أفريقيا قد يسهم بشكل كبير في زيادة انعدام الأمن في منطقة الساحل. وتزايد أنشطة الاتجار بالمخدرات وشبكات الجريمة المنظمة على الساحل وما تجلبه من موارد مالية غير مشروعة إنما يغذي الأنشطة الإجرامية والإرهاب في المنطقة برمتها. وآثار ذلك واضحة في منطقتي المغرب العربي وأوروبا المجاورتين أيضاً.

وما فتئت البرتغال تدافع عن النهج الإقليمي في منطقة الساحل، ليس لمجرد أننا نلمس نفس مظاهر الهشاشة في غالبية بلدان المنطقة، بل لأن التحديات التي تواجهها تلك البلدان ذات طابع عابر للوطنية. والجهود التي تبذلها فرادى البلدان مهمة ويمكن أن تكون أكثر فعالية إذا انصب تركيزها على تنمية القدرات الإقليمية. وهناك بالفعل خطط عمل إقليمية

وافقت عليها منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينبغي تنفيذها للتعامل مع المشاكل التي تؤثر على منطقة الساحل. ولا بد لنا أيضاً من تشجيع الترتيبات المتعددة الأطراف والترتيبات المخصصة داخل بلدان الساحل ذاتها لتجميع الموارد من أجل مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

والدعم من خارج المنطقة حقيقة واقعة أيضاً. وأود أن أنوه، في جملة أمور، إلى الاتحاد الأوروبي الذي ينفذ استراتيجيته من أجل منطقة الساحل بالفعل.

ولذلك، فإننا نؤمن بأن مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية – مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا – وبعثات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة يمكن أن تقوم بدور رئيسي في الجمع بين كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة والنهوض بالمبادرات العملية. وهناك عمل كثير قيد التنفيذ بالفعل، ولكن من المهم أن تنفذ تلك المبادرات المختلفة في إطار استراتيجية مترابطة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد رومانو برودي كممثل خاص للأمين العام لمنطقة الساحل، ونتطلع إلى الانتهاء من وضع استراتيجية متكاملة للمنطقة. ونأمل أن يقيم السيد برودي علاقة عمل قوية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، ونؤكد دعمنا الكامل لمساعيه.

وكمنسق للجهود الدولية، لا بد للأمم المتحدة أن تراعي المنظور والإسهام المحتمل للمنطقة الأوسع، بما فيها بلدان شمال أفريقيا، لتتغلب بذلك على الصعوبة المتمثلة في عدم انتماء البلدان المتأثرة إلى منظمة إقليمية واحدة.

وبعض تلك المشاكل التي تواجه بلدان الساحل يتطلب استجابات سريعة، لأنها قد تنتشر فيما وراء المنطقة، أو قد تتفاقم حالة إنسانية أو أمنية خطيرة بالفعل، إلا أن ثمة مشاكل أخرى تتطلب استراتيجيات وأدوات أطول أجلاً. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة أن تحدد بوضوح التدابير التي قد يكون لها أثر مباشر – على المساعدة الإنسانية أو انتشار الأسلحة أو الشبكات الإجرامية أو مراقبة الحدود، مثلاً– وأي التدابير التي قد يظهر أثرها على المدى البعيد أساساً، خاصة تلك التي ترمي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وعمالة الشباب وتغير المناخ وبناء القدرات. وسيساعدنا ذلك في فهم أنواع التدابير المختلفة التي يمكن تطبيقها على أفضل وجه وكيفية تنفيذها مجتمعة للنهوض بالتنمية والأمن المستدامين في المنطقة.

وبالنظر إلى التدابير طويلة الأجل، نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة بناء المؤسسات. وكما يبين مثال مالي بوضوح، من الجلي أنه في غياب مؤسسات قوية، ستظل البلدان عرضة للتهديدات الداخلية والخارجية على السواء. ولذلك، نتوقع أن توفر الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة مؤشرات عملية لكيفية معالجة مسألة بناء المؤسسات ونوع التدابير التي يمكن أن تزيد منعة البلدان.

وأختتم بالتأكيد مرة أخرى على أن المشاركة الدولية في منطقة الساحل تتطلب اتساق الجهود المختلفة وتكاملها. لذلك، يعتبر النهج المنسق والمتكامل أمراً أساسياً، إلى جانب البناء على ما سبق من الخبرات والحلول والدروس المستفادة في حالات مماثلة في مناطق أخرى من العالم. وهذا النهج سيساعد على منع ازدواجية الجهود ويضمن فعالية معالجة الاستجابات الدولية للأبعاد المتعددة لحالة معقدة كالحالة في منطقة الساحل.

ومن جانبنا، ستواصل البرتغال الإسهام في الجهد الجماعي لإيجاد استجابات جديدة وجريئة لحالة يمتد أثرها إلى ما وراء منطقة الساحل وتؤثر علينا جميعاً.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الآخرين في الثناء على المغرب لعقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري، المكرسة لمنطقة الساحل اليوم. فهي مبادرة في الوقت المناسب، وتساعد على مواصلة تركيز المجتمع الدولي على التحديات التي تواجه المنطقة. ونشكر السيد سعد الدين العثماني، وزير الخارجية والتعاون في المغرب، على ترؤس هذه الجلسة. وبما أن لباكستان علاقات وثيقة مع جميع بلدان منطقة الساحل، فإن لديها مصلحة أساسية في استمرار رفاهها.

وأود أن أشكر الأمين العام، ومبعوثه الخاص السيد رومانو برودي، فضلا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على إحاطتيهماالإعلاميتين المفيدتين للغاية. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من مختلف المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان في منطقة الساحل، فهي لا تزال تواجه تحديات أمنية وإنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة. وما لم يتم التصدي لتلك التحديات على نحو سريع وفعال، فإنه يمكن عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن، بالإضافة إلى ما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية على الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل. وتواجه المنطقة مشاكل مزمنة من انعدام الأمن الغذائي والتخلف وتغير المناخ. وقد تفاقمت الحالة هناك جراء ازدياد انتشار الجريمة المنظمة مؤخرا.

وازدادت الصعوبات في المنطقة أيضا جراء الصراع في ليبيا. ولا تزال العواقب المترتبة عن ذلك الصراع تلقي بآثارها، إذ أصبحت مالي أولى ضحاياه. فقد شكّل اللاجئون من مالي عبئا إضافيا على البلدان المجاورة التي تعاني اصلا من آثار الجفاف السائد. ويمثّل الإرهابيون والمجرمون الذين سدوا الفراغ الأمني في شمال مالي خطرا جسيما على أمن المنطقة بأسرها.

وقد أعربنا من قبل عن قلقنا الشديد داخل المجلس إزاء تصاعد الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشكل الاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص، تهديدا خطيرا لبلدان المنطقة بسبب ارتباطه بالإرهاب وقدرته على تغذية الفساد وتقويض الحكم. وتقتضي معالجة تلك التهديدات مزيدا من التعاون الإقليمي في إدارة الحدود، فضلا عن التعاون في قطاعي العدالة وإنفاذ القانون. وبلدان الساحل جميعا هي بلدان نامية تواجه نقصا في القدرات والموارد. وعليه، يجب على المجتمع الدولي – في الأجل القصير – توفير المساعدة الفعالة للدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا بدور في تقديم المساعدة إلى تلك البلدان.

ومن الواضح أن التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة بحاجة إلى استراتيجية متكاملة تحظى بدعم مالمجتمع الدولي. وقد دعمت باكستان وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل على النحو الوارد في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢). ونرحب بتعيين السيد برودي مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة الساحل، وندعم جهوده الرامية إلى وضع تلك الاستراتيجية، فضلا عن تعبئة الموارد اللازمة للمنطقة. ونأمل أن يكتمل وضع تلك الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن بفضل دعمه لها.

وينبغي أن تستند استراتيجية الأمم المتحدة إلى مبدأ القيادة الوطنية، وأن تتم صياغتها بالتشاور الوثيق مع الدول المعنية. وينبغي أن تتسم أهداف الاستراتيجية وغاياتها بالواقعية، وأن تكون ذات أولويات محددة من أجل الحفاظ على التوازن بين الاحتياجات الفورية وفي الأجل الطويل. ويجب على

الاستراتيجية أن تركز على التنسيق الفعال بين مختلف أشكال وجود الأمم المتحدة في المنطقة، لأن ذلك يشكل عنصرا بالغ الأهمية لنجاحها. ويجب على الاستراتيجية أيضا تحديد الموارد اللازمة لتنفيذها. وتتضمن البيانات التي أدلى بها الممثلون الإقليميون في جلسة اليوم بعض الاقتراحات القيّمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

تشكّل الحالة في مالي تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي، وهي تستحق اهتماما عاجلا من قبل المجلس. وتدعم باكستان الجهود المبذولة لاستعادة السلامة الإقليمية في مالي، والتصدي لتهديد الإرهاب، والاستجابة للحالة الإنسانية في البلد، ومنطقة الساحل بأسرها عبر نهج شامل يعالج الجانبين السياسي والأمني للأزمة. ويوفر مفهوم الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي المشترك للعمليات أساسا مفيدا جدا لمعالجة الأزمة المالية.

وستكون الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل بمثابة ثقل لحفظ التوازن. فهي ستساعد على وقف موجة التطرف القوية، في ذات الوقت الذي تشجع فيه على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وينبغي الثناء على الأمم المتحدة لنظرتها الشاملة إلى المشكلة، فضلا عن اتباعها نهجا شاملا لمعالجتها. ويجب علينا أن نعمل على تحقيق أهدافنا على وجه الاستعجال. وستقدم باكستان – في الأيام والأسابيع القادمة – المساعدة في الجهود الرامية إلى وضع استجابة فعالة من قبل مجلس الأمن بهدف التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية في مالي وفي منطقة الساحل على نطاق أوسع.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الوفد المغربي لتنظيم وترؤس مناقشة اليوم الهامة بشأن الحالة في منطقة الساحل. ويدل حضور السيد العثماني هنا اليوم على الجدية التي توليها المملكة المغربية لمسألة تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة في الأجل الطويل. ونود أيضا أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد رومانو برودي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على إحاطتيهما الإعلاميتين ونرحب بالأمين العام لمشاركته هنا اليوم.

وفي الوقت ذاته تثني جنوب أفريقيا على الجهود المتواصلة التي تبذلها القيادات الإقليمية في منطقة الساحل، وخاصةً الاتحاد الأفريقي ومبعوثه الخاص للمنطقة، الرئيس بويويا، فضلا عن الثناء على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف معالجة الحالة في المنطقة.

تشكّل الحالة في منطقة الساحل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، علاوة على تهديد السلم والأمن الدوليين. فقد عانت تلك المنطقة، على مدى الأشهر القليلة الماضية، تحديات هائلة ومعقدة، بما في ذلك استمرار حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان، وزيادة الأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، وتدهور الحالة الإنسانية، بالإضافة إلى أزمة غذاء مستمرة. ويدرك وفد بلدي – في ذلك السياق – الترابط بين التحديات التي تواجه المنطقة، إلى جانب إدراكه لكما تتسم به تلك التحديات من طابع معقّد للغاية. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء التهديد المتصاعد الذي تمثله الجماعات الإرهابية والعناصر الإجرامية في المنطقة، علاوة على الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر،، الذي يوفر الإمكانات المالية لأنشطة تلك الجماعات.

وقد نوّه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى أن تلك التحديات قد تفاقمت جراء التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي، وخصوصا الأزمة في ليبيا، وتدفق المشردين داخليا والزيادة في الجرائم المنظمة عبر الوطنية، وانتشار الأسلحة. ولذلك السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وبلدان منطقة الساحل، فضلا عن العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل معالجة تلك الحالة.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في المنطقة. وتفيد التقارير أن الوكالات الإنسانية ستكون بحاجة إلى ما يربو عن ٨٠٠ مليون دولار للاستجابة بشكل فعال لأزمة الأمن الغذائي والتغذية التي تواجه المنطقة. ويزيد من تفاقم الحالة وجود الجماعات الإرهابية في شمال مالي، الذي تسبب بموجة تشريد داخلي على نطاق واسع، وأسفر عما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وفي آذار/مارس تعهدت وزيرة خارجيتنا، السيدة مايتي نكوانا – ماشاباني، أثناء اجتماع مجلس السلام والأمن الذي عقد في باماكو، بأن تقدم جنوب أفريقيا المساعدات لحكومات النيجر وموريتانيا ومالي وتشاد للتغلب على الجفاف وأزمة الأمن الغذائي التي تواجهها الآن. وقد قدمت جنوب أفريقيا حتى الآن – بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر – ما يزيد عن ١٠٠ طن من الذرة الصفراء – لتغذية الأطفال. وستسلم شحنات جنوب أفريقيا المتجهة إلى مالي – باعتبارها جزءا من مجموعة الدعم الإنساني الكامل المقدمة إلى ذلك البلد – خلال الأسابيع القليلة المقبلة. ويقتضي التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل اتباع نهج كلي وشامل من قبلنا جميعا. ومن الضروري للغاية أن يعمل المجتمع الدولي، عبر التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخاصةً الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن دول المنطقة، معا لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه المنطقة. ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أيضا أن التحديات التي تواجه منطقة الساحل تقتضي منا الاستجابة على وجه الاستعجال، غير أنها تقتضي أيضا الاستجابة على نحو مستدام وفي الأجل الطويل من قبلنا جميعاً.

لذا يجب أن يظل التزامنا راسخاً. يشكل تعيين السيد رومانو برودي، والممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي لمالي، الرئيس السابق بيويو، فرصةً فريدة للمجتمع الدولي ليقوم بتنسيق جهوده بطريقة تتجنب الازدواجية، وليعزز الفعالية بتنسيق الاستجابة الجماعية. يتسم الاجتماع الذي دعا إلى عقده السيد برودي في روما في ٧ كانون الأول/ديسمبر بأهمية بالغة في ذلك الصدد. من المهم أن يكمل المبعوث الخاص على نحو عاجل وضع إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بأبعادها التنموية والإنسانية والأمنية. من شأن ذلك أن يكفل أن تركز الأمم المتحدة على التحديات التي تواجه المنطقة.

أسمحوا لي أن أتناول الوضع في مالي، بوصفه الأمر الأكثر إلحاحاً الذي يتطلب عاجل اهتمامنا. تعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً قوياً أن التحديات التي تواجه مالي مرتبطة بالحالة العامة في منطقة الساحل. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء إنعدام الأمن في شمال مالي والتهديد الذي تشكله الحالة على أمن البلدان المجاورة وما وراءها.

يتطلب الوضع في مالي استجابة عاجلة من المجتمع الدولي والمجلس. في ذلك الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً طلب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشرَ بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في مالي لمساعدة القوات المالية على استعادة سيطرتها على الشمال. ينبغي أن يأذن مجلس الأمن بنشر تلك البعثة بموجب الفصل السابع، كما ينبغي أن يوفر لها حزمة دعم لوجستي من الأمم المتحدة. ذلك أمر عاجل. يجب أن يظهر مجلس الأمن موحداً في دعمه للقوات المالية في استعادة الشمال.

ختاماً لكلمتي، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجدداً أن الوضع إنْ تُرك بدون رقيب فسوف يؤدي إلى المزيد من تفاقم الحالة الإنسانية والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. إنْ ترك الوضع في منطقة الساحل على حاله فإنه ينذر بالانتشار والتأثير على بلدان أخرى في المنطقة وما وراءها وبتقويض السلام والأمن الدوليين. مناقشة اليوم والبيان الرئاسي مهمان لإلقاء الضوء على تلك التحديات. ينبغي أن تتمخض مناقشتنا

عن عمل ملموس. نرحب بكلمات السيد برودي في ذلك الصدد - بما في ذلك دعم المبادرات الإقليمية مثل التعجيل بالإذن بنشر بعثة دعم تقودها أفريقيا.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة المهمة عن الحالة في منطقة الساحل. أنا ممتن لكم لحضوركم شخصياً لتولي توجيه نقاشنا. وأود أيضاً أن أعتذر بالنيابة عن وزير خارجيتنا، السيد هارولد كابالييرو، الذي لم يتمكن، للأسف، من الحضور، كما كان ينوي، بسبب التضارب في المواعيد. أود بشكل خاص أن أعرب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية التي عممها وفدكم (S/2012/906)، متضمنةً أفكاراً مهمة تتعلق بتنظيم مناقشة اليوم. وأشكر أيضاً الأمين العام، والمبعوث الخاص لمنطقة الساحل، ومفوض شؤون اللاجئين، على إحاطاتهما. لقد استمعت باهتمام إلى بيان وزير خارجية كوت ديفوار، الذي تكلم بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يتسم موضوع مناقشة اليوم بأهمية بالغة. في منطقة الساحل، تتلاقى مجموعة من المشاكل، من بينها الجفاف المتكرر وما ينجم عنه من مجاعات، وتعاقب الأوبئة، والفقر المدقع، والهجرة، وتشرد الأشخاص داخلياً وكذلك عبر الحدود. تتفاقم تلك المشاكل بفعل ظواهرأخرى جرى استكشافها مؤخراً في المجلس في سياقات متنوعة لها تداعياتها العالمية. أشير، على سبيل المثال، إلى الأنشطة غير القانونية المرتبطة بالجريمة المنظمة، وكذلك توطيد الملاذات الآمنة للمنظمات الإرهابية.

علاوة على ذلك، فإن الأحداث في منطقة الساحل ليست بغير ذات علاقة بالأزمة الليبية في عام ٢٠١١، كما عرفنا ذلك في وقت سابق هذا العام من التقرير الذي أعدته بعثة تقييم تابعة للأمانة العامة (انظر S/2012/42). بالتالي، فإن المدى المواضيعي لمناقشتنا يغطي طائفة واسعة من المسائل. أود أن أقصر ملاحظاتي في ست نقاط قصيرة.

أولاً، أود أن أقول بضع كلمات عن مالي، التي تحظى باهتمام المجلس حين نتكلم عن منطقة الساحل. فهنا نكون أقرب ما نكون من عتبة تهديدٍ يواجه السلم والأمن الدوليين. لقد أدى تعطيل النظام الدستوري في آذار/مارس الماضي إلى عواقب متوقعه. لقد نمت مطالب الطوارق في الشمال، القائمة منذ وقت طويل، فأصبحت أكثر حدة، فبات الخطر يتهدد اليوم، في أقل تقدير، سلامةَ أراضي مالي. في ظل الفراغ الإداري، استولت القوى المسلحة المتطرفة على مساحات كبيرة من الأراضي. وهكذا، نشأت ملاذات آمنة، وأصبح بمقدور الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية أن تعمل كما تشاء. وقامَ، بدون إرادة السكان، نظام يرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وباتت الآثار الدينية والثقافية تتعرض للهجوم، ما أدى إلى أزمة إنسانية من الدرجة الأولى. يحدث كل ذلك في منطقة جغرافية واسعة أصبحت اليوم أرضاً مستباحة. بالإضافة إلى ذلك، في ظل الروابط العديدة بين بلدان الساحل، وكذلك بين بلدان المغرب العربي، باتت الحالة الفوضوية السائدة في شمال مالي تنذر بشدة بالانتشار إلى البلدان المجاورة. لذا، فإننا نؤيد رد فعل قوي من المجلس للتصدي لتلك الحالة وفقاً للخطوط العامة الواردة في المقترح الذي قدمه إلينا الأمين العام قبل بضعة أيام.

يقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، وهي أن منطقة الساحل، بصرف النظر عن سماتها الخاصة، تتيح لنا فرصة جديدة لاستخلاص العبر من الطرائق المتنوعة للشراكة بين الأمم المتحدة والوكالات الأفريقية المتعددة الأطراف، كما يحث على ذلك الفصل الثامن من الميثاق. فيما يتعلق بمالي على الأقل، نشأت المبادرات المبكرة، كما هو معروف، في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي.

وكما هو الحال في العديد من الحالات – دارفور، الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية – قامت الشراكات بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، التي توفر منافع محتملة مهمة، على أساس الميزات النسبية لكل طرف. ومع ذلك، تتولد منها عقبات محتملة سببها المشكلة الدائمة المتمثلة في تقسيم العمل: منْ يفعل ماذا؟ كيف تعمل سلسلة القيادة والتحكم في إطار عملية حفظ سلام معقدة؟ ومن يدفع فاتورة الحساب؟ في حالة مالي، نرحب بذلك النوع من الشراكة من حيث المبدأ، لكن بدون المساس بالمهام المسندة إلى المجلس في الميثاق.

ثالثا، في منطقة الساحل، وخاصة في شمال مالي، يواجه المجتمع الدولي بأسره، وبلدان المنطقة بصفة خاصة، تحديات جديدة من الجماعات المتطرفة أو المسلحة التي تستخدم العنف ضد المدنيين الأبرياء لتنفيذ خططها التدميرية الخاصة. وبالنظر لحجم الأراضي المعنية، هناك أيضا خطر من ظهور ملاذات لجماعات مثل القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وبوكو حرام. ومن ثم فإن منع إقامة ملاذات آمنة لهذه الجماعات يشكل أولوية، وسيستلزم من الحكومة المالية أن تستعيد السيطرة الكاملة على أراضيها. نحن نؤيد مساندة المجتمع الدولي لهذا الجهد.

رابعا، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للمدنيين الذين يعيشون في مناطق قريبة من حيث تعمل الجماعات المتطرفة. إن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وبتر الأعضاء والضرب والاغتصاب والخطف وتجنيد الجنود الأطفال هي ما أصبح عليه حال الأمور الآن في مجتمعات كانت تتميز بحسن الجوار والتسامح. وأدت هذه الحالة أيضا إلى حدوث نزوح جماعي مما يتسبب في أزمة إنسانية جديدة بينما بدأت تخف حدة الأزمة السابقة، التي تعزى للأحوال المناخية. وبعبارة أخرى، لا تزال المساعدات الإنسانية تشكل أولوية في منطقة الساحل، ونحن نشيد بالمنسق الإنساني الإقليمي لمنطقة الساحل، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أنشطتهم في هذا الصدد.

خامسا، القطاع الآخر الذي ينمو بسرعة في منطقة الساحل هو قطاع الجماعات المحلية وعبر الوطنية المتفرغة للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والتهريب. هذا موضوع ناقشناه في شباط/فبراير، أثناء رئاسة توغو للمجلس، تحت عنوان توطيد السلام في غرب أفريقيا (انظر S/PV.6723)، وأدى إلى اتخاذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ويمكننا بالتأكيد أن نربط بين هذا وضرورة مكافحة هذه الآفة، التي تتطلب تعاونا دوليا متينا، حيث أن بلدان وسط أفريقيا بصفة عامة، وغواتيمالا بصفة خاصة، تواجه نفس التحدي.

أخيرا، بالنظر إلى الخصائص المعقدة والمتعددة الجوانب للحالة في منطقة الساحل، من الواضح أنه يلزم إتباع نهج متكامل ومنسق من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ولذلك ننتظر بشغف عرض استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي طلبناها في تموز/يوليه في أقرب وقت ممكن، والتي أبلغنا السيد رومانو برودي بشأنها. نحن على ثقة بأن هذه الوثيقة، وتنقيحاتها، ستوفر خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية اللاحق.

ولكل هذه الأسباب، ندعو أيضا جميع أصحاب المصلحة الدوليين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وشركاء التنمية إلى مضاعفة جهودهم لدعم جميع بلدان منطقة الساحل ومساعدتها.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني، سيدي الرئيس، أن أراكم في سدة الرئاسة هنا اليوم.

إن حضور وزير الشؤون الخارجية للمغرب وغيره من كبار الشخصيات يؤكد على أهمية الحالة المتطورة في منطقة الساحل بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة. أود، في البداية، أن أشكر وفد المغرب على تنظيم جلسة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، ومبعوثه الخاص، السيد رومانو برودي، والمفوض السامي أنتونيو غوتيريس على إحاطاهم الإعلامية. ونأمل أن تساعد مداولات اليوم الأمم المتحدة في معالجة الأزمة المتعددة الجوانب في منطقة الساحل بطريقة متكاملة وشاملة، كما يرد في مذكرة المفاهيم المفيدة التي أعدها الوفد المغربي (S/2012/906، المرفق).

تواجه منطقة الساحل منذ وقت طويل العديد من التحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ويتعامل الكثير من بلدان المنطقة أيضا مع مسائل الحكم، بسبب عدم وجود القدرات المؤسسية. وخلال العام الماضي، زادت الحالة سوءا، نتيجة الأزمات في الجوار، كما تبين بجلاء شديد من التطورات في مالي. إن انتشار الأسلحة وأنشطة جماعات المتمردين والإرهابيين والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أضر بشدة بالمنطقة. وعلاوة على المشاكل السياسية والأمنية، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة تفاقمت أيضا بسبب الظروف المناخية البالغة القسوة وشح الأمطار، وهو ما أثر سلبا على المحاصيل. يعاني ما يزيد على ١٨ مليون شخص في المنطقة من الأزمات التغذوية والغذائية الخطيرة هذا العام.

استغلت الجماعات المتطرفة والإرهابية الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية السلبية لتعزيز مواقعها، خاصة في شمال مالي. أضعفت هذه الجماعات مؤسسات الدولية وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وألحقت أضرارا بالعديد من المواقع ذات الأهمية الثقافية والتاريخية والدينية أو دمرها. إن أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وبوكو حرام في شمال مالي حولت المنطقة إلى مركز إقليمي للجماعات الإرهابية. إن أنشطتها تهدد العديد من بلدان المنطقة بشكل خطير. شرد ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص نتيجة القتال في شمال مالي.

من الواضح أن الوقت قد حان لكي يتصدى المجتمع الدولي على نحو جاد إلى الأزمات المتعددة في منطقة الساحل ويدعم مبادرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبالنظر إلى تعقيد التحديات التي تواجه المنطقة، فإن الاستجابة تتطلب نهجا شاملا. ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في العملية، ونحن نقدر مبادرات الأمين العام، من قبيل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل في أيلول/سبتمبر وتعيين المبعوث الخاص.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، على نحو ما طلب مجلس الأمن. ونعتقد أنه ينبغي وضع الاستراتيجية بمشاركة كاملة من بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي.

وفي الوقت الراهن، ينبغي إيلاء الأولوية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية. ويستلزم هذا التصدي لتهديدات الجماعات الانفصالية والمتطرفة والإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة. وينبغي مواصلة الحوار السياسي مع المستعدين لنبذ الإرهاب وإلقاء أسلحتهم. كما أن توفير بيئة آمنة سوف ييسر تنفيذ برامج المصالحة الوطنية وإيصال المساعدات الإنسانية.

ولذلك نحن نؤيد استجابة سريعة من مجلس الأمن لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي نشر بعثة للدعم الدولي بقيادة أفريقية في مالي. ينبغي نشر البعثة بالموازاة مع عملية سياسية شاملة بقيادة السلطات المالية، لمعالجة الشكاوى المشروعة لأهل شمال مالي.

كذلك نحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في شمال مالي، وتوفير الموارد الكافية للوكالات الإنسانية العاملة في المنطقة.

ونظرا لاتساع أنشطة الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة في المنطقة، ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تساعد البلدان المتضررة على تعزيز قدرات أجهزتها الأمنية، وتوطيد التعاون على المستوى الإقليمي، بغية وضع ضوابط أكثر فعالية على الحدود، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

إن تنفيذ جميع الاستراتيجيات ينبغي أن يعطي الاولوية للملكية الوطنية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، واحترام السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية. وإلى جانب توفير الموارد، ينبغي أن يكون هناك تكامل وتنسيق أفضل بين الأمم المتحدة والوكالات الأخرى على أرض الواقع، بغية كفالة التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية.

وفي الختام، إن تجدد الاهتمام بمنطقة الساحل من جانب المجتمع الدولي تطور جدير بالترحيب. ونحن نتوقع من هذا الاهتمام أن يترجم إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع بهدف التصدي للتحديات. والهند، من جهتها، لا تزال ملتزمة بالشراكة مع البلدان في المنطقة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأخرى، بغية تنفيذ استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل بقيادة الأمم المتحدة

السيد ويتيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة المغربية على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. إن ألمانيا تعلق أهمية كبيرة على الوضع في منطقة الساحل، لذلك نقدّر عاليا مبادرتكم، سيدي، التي جاءت في الوقت المناسب لمناقشة التحديات الحالية التي تواجه منطقة الساحل.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلَى به في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته، وكذلك السيد برودي والسيد غوتيريس على احاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جداً. علاوة على ذلك، أود أن أرحب بممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك بممثلي منظمة التعاون الإسلامي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

إن الحالة في منطقة الساحل لم تعرض على المجلس إلا في نهاية العام الماضي. ومع ذلك، ثمة مشاكل هيكلية طويلة الأمد لا تزال تعرقل حتى الآن تحقيق التنمية في المنطقة لفترة طويلة. ولقد سلطت الأزمة الحالية في مالي الضوء على التحديات والتهديدات التي تواجهها منطقة الساحل بشأن تحقيق السلام والأمن. ويشمل التصدي لتلك التحديات المعقدة للغاية تعزيز الكفاح ضد الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة؛ وتوفير استجابات فورية للأزمة الإنسانية؛ فضلا عن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وهو يشمل أيضا، من منظور طويل الأجل، إيجاد الحلول للتحديات البيئية الناجمة، من بين أمور أخرى، عن تغير المناخ.

واسمحوا لي، سيدي، أن أوضح بعض هذه التحديات. إن صعود الإرهاب وإقامة الملاذ الأمن واماكن التدريب للإرهابيين في المنطقة هما محل قلق بالغ، ويتطلبان الاهتمام والعمل على الفور. وفي هذا السياق، تود ألمانيا أن تكرر تأييدها لإدراج الجماعات الإرهابية ذات الصلة وفروعها في نظام لجنة الجزاءات المفروضة على طالبان والقاعدة.

والانتشار المستمر للأسلحة في المنطقة يسبب القدر نفسه من القلق. وينبغي للمجتمع الدولي والآليات الإقليمية القائمة مواصلة دعم الجهود الوطنية في المنطقة لمكافحة هذا الانتشار. وما فتئت ألمانيا تعمل على تنفيذ مشاريع تتعلق

بتحديد الأسلحة، على الصعيد الثنائي وفي إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود، وهي تدعو دائماً إلى اتباع نهج شامل لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزعة للاستقرار والاتجار غير المشروع بها. ونحن نقوم حاليا بتمويل مشاريع مختلفة بشأن إدارة المخزونات والأمن، فضلا عن التسريح وإعادة الإدماج في مختلف البلدان الأفريقية.

إن تغير المناخ وآثاره الضارة يمثلان تحديا خطيرا آخر للاستقرار والسلام في منطقة الساحل. ولقد جرى حتى الآن اهمال هذا الجانب الذي يحتاج، دون شك، الى مزيد من الاهتمام. وإلى جانب الأمن والتنمية والمسائل البيئية، لا يزال الوضع الإنساني في منطقة الساحل مدعاة قلق كبير، ويستدعي اتخاذ إجراءات فورية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد مساعداته على وجه السرعة. ولقد تعهدت ألمانيا منذ نهاية عام ٢٠١١ بتقديم مبلغ ٨٠ مليون دولار حتى الآن.

وأود أيضا أن اتناول بعض السبل الممكنة للتصدي للتحديات في منطقة الساحل. أولا، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية بناء القدرات وبناء المؤسسات. فهذان العنصران هامان لتمكين المؤسسات العاملة في الدولة، بحيث لا تتصدى فحسب للتحديات الوطنية على النحو الكافي وبشكل فردي، ولكن أيضا لتعزيز تعاونها مع البلدان المجاورة على نحو فعال كجزء من استراتيجيات وبرامج مشتركة. وفي هذا الصدد، نود كذلك أن نؤكد على أهمية تقديم الدعم من خلال المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة. ولا يزال بلدي ينشط في دعم عدد من مشاريع بناء القدرات، مثل توفير المساعدة التقنية في إطار مشروع بيانات الجمارك، أو في سياق البرنامج العالمي للحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونود أيضا أن نذكر، في هذا الصدد، القيام في وقت سابق من هذا العام بإنشاء مركز الخدمات العلمية لغرب أفريقيا المعني بتغير المناخ وتكيف استخدام الأراضي، وهو مركز جديد في المنطقة. ويهدف المركز الى الاستجابة لتغير المناخ، والحفاظ على سبل كسب العيش المستدامة في المنطقة.

ثانيا، أود أن أؤكد على أهمية تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني والدولي والمتعدد الجنسيات، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي واستراتيجيته المتكاملة للتنمية والأمن في منطقة الساحل. واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل قد ترجمت فعلا إلى إجراءات ملموسة، لذلك أشجع بقوة على التنسيق والتعاون الوثيقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بغية ارساء التآزر خلال وضع استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل.

وأخيراً، نتفق جميعا على الحاجة إلى إيجاد نهج شامل، نأمل أن نراه في استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل. والاجتماع الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل الذي انعقد في أيلول/سبتمبر قدم لنا لمحة أولى عن الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية، ونحن نرحب باجتماع المبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل الذي انعقد في روما الأسبوع الماضي تحت إشراف السيد برودي كخطوة أخرى نحو حل الأزمات المتعددة في منطقة الساحل.

وعند هذه النقطة، أود أن أشكر السيد برودي على ما بذله من جهود، وأن أؤكد له دعم حكومتي الكامل لمساعيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المجلس وأن أشكركم، سيدي، على ادراج مسألة منطقة الساحل في جدول الأعمال. وأود أن أرحب بحضور وبمشاركة الأشخاص الموجودين بيننا الذين تكلموا اليوم. وأود أن أشكر على وجه الخصوص السيد رومانو برودي، المبعوث

الخاص للأمين العام الى منطقة الساحل، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن المناقشة الحالية تأتي في أعقاب المناقشات التي أجراها المجلس بشأن مالي قبل بضعة أيام، إذ يصح القول إنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للأزمة في مالي دون اتباع نهج شامل إزاء التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة الساحل. والمفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي يشمل طائفة من التدابير المكرسة للحالة في منطقة الساحل. وكما نعلم جميعا، تواجه منطقة الساحل عددا من التحديات المرتبطة بالإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار الاسلحة غير المشروعة والاتجار بها، والصراعات المسلحة الكامنة، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وأزمة الغذاء الخطيرة.

وتفاقمت تلك المشاكل بسبب الأزمة الليبية، لا سيما نتيجة لوفود مئات الآلاف من العائدين وتدفق الأسلحة والذخائر الواردة من الترسانات الليبية، التي وفرت للجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة مصدرا للأسلحة.

وفي هذا السياق، أدان الاتحاد الأفريقي على الفور الهجمات التي ارتكبت في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على أيدي المتمردين المسلحين في الجزء الشمالي من مالي، لأننا كنا ندرك أنه لا يمكن أن تسبب تلك التطورات إلا تدهور الحالة الأمنية التي كانت مضطربة أصلا، وإثارة أزمة إنسانية وزعزعة الاستقرار في مالي والمنطقة على السواء. وأثبتت تلك التطورات أن مخاوفنا مبررة.

وأدركنا في الاتحاد الأفريقي، في وقت مبكر للغاية، الحاجة إلى اعتماد نهج شامل من شأنه أن يتناول جميع المسائل المطروحة، وخاصة الإرهاب، وحالات التمرد المسلح، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة الأخرى، وانعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة بين الشباب، والتدهور البيئي وتغير المناخ، والمشاكل المتعلقة بالحوكمة وتخلف النمو المزمن. وبالتالي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بمهمة القيام ببعثة مشتركة في بلدان منطقة الساحل من أجل تقييم تأثير الأزمة الليبية. وفي وقت لاحق، في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقدت المفوضية مشاورات على المستوى الوزاري في أديس أبابا فيما بين بلدان المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل النظر في التقرير والتوصيات الصادرة نتيجة للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/2012/42).

عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، في منتصف آذار/مارس ٢٠١٢، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، اجتماعا للخبراء جمع بلدان المنطقة، ومختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين من أجل دراسة الحالة في منطقة الساحل ووضع توصيات بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات. واعتمد الاجتماع استنتاجات تناولت الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والجوانب المتعلقة بالتنمية. كما اقترح الاجتماع اعتماد آلية المتابعة. وصدق على تلك الاستنتاجات الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن الذي عقد في باماكو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وطلب مجلس السلام والأمن إلى المفوضية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل كفالة المتابعة وتنفيذ الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في مختلف مجالات العمل التي تم تحديدها، أي الجوانب الأمنية والدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والأمن الغذائي، وإعادة إدماج العمال المهاجرين، والتنمية المستدامة والمتابعة.

وتسعى المفوضية إلى تنفيذ تلك الاستنتاجات. وفي ذلك السياق، قررت تعزيز وجودها في المنطقة من خلال فتح

مكاتب في البلدان التي لم تكن ممثلة فيها وتعزيز قدرة المكاتب الموجودة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، عين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ممثلا ساميا مسؤولا ليس عن مالي فحسب، بل عن منطقة الساحل برمتها، وذلك الممثل هو الرئيس السابق لبوروندي، السيد بيير بويويا.

ومن المنظور البرنامجي، تشارك المفوضية في وضع نهج الاتحاد الأفريقي الشامل لدعم الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نسعى لتعزيز الاتساق بين الأنشطة التي تضطلع بها مختلف كيانات الاتحاد الأفريقي المنخرطة في الأنشطة والبرامج العاملة في منطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، نخطط لعقد اجتماع على وجه السرعة يضم جميع إدارات المفوضية ذات الصلة، فضلا عن المكاتب الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي، من أجل وضع خطة عمل مشتركة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل.

وحين النظر في الحالة في منطقة الساحل والإجراءات التي نحتاج إلى اتخاذها، علينا أن نضع نصب أعيننا أن بلدان المنطقة بذلت في السنوات الأخيرة جهودا متواصلة، سواء منفردة أو مجتمعة، من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجلس الثناء على البلدان الرئيسية، أي، الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، فضلا عن الأمثلة الأخرى للتعاون الثنائي فيما بين البلدان الرئيسية وباقي المنطقة. وفي السياق نفسه، ينبغي أن نحيط علما مع الشعور بالارتياح بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة غرب أفريقيا.

وأخيرا، أود أن أرحب بتنظيم المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بأمن الحدود برعاية الحكومة الليبية، الذي عقد في طرابلس في آذار/مارس. وفي نهاية المطاف، يتعين علينا أن نعترف أيضا بالمساهمة المقدمة في إطار ولايات المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، وهي تجمع دول الساحل والصحراء والقدرات الإقليمية لشمال أفريقيا. ولذا ينبغي أن تركز الإجراءات الدولية على دعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وتعمل على زيادة فعالية تلك الإجراءات. ونحن في الاتحاد الأفريقي نعرب عن أملنا في أن يساعد هذا الاجتماع في تشكيل معلم فارق في ذلك الصدد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الانتباه إلى مسألة تثير قلقا كبيرا سواء بالنسبة للمنطقة وللاتحاد الأفريقي، وهي مسألة دفع الفدية لإطلاق سراح الرهائن. أصبحت هذه العملية مصدرا كبيرا للتمويل، يمكن الجماعات الإرهابية من كسب تأييد السكان المحليين، والحصول على الخدمات اللوجستية اللازمة والبنية التحتية، وتجنيد عناصر جديدة، إضافة إلى ما يترتب على ذلك من إضفاء الطابع الإجرامي على الاقتصادات المحلية. وفي ذلك السياق، أود أن أكرر دعوة الاتحاد الأفريقي الملحة إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار يحظر دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

ومن جانبنا، يجب ألا ندخر اي جهد من أجل الإسهام في إيجاد تسوية عاجلة للأزمة في مالي على أساس القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس السلام والأمن، ويجب أن نسعى لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، بدعم الجهود التي تبذلها البلدان المعنية، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أوسوليفن

السيد أوسوليفن (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة المغربية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم الاتحاد الأوروبي للاشتراك اليوم. وتترأس حاليا الممثلة السامية كاترين

آشتن اجتماع مجلس الشؤون الخارجية. وللأسف، لم تتمكن بالتالي من المشاركة في هذه الجلسة، ولكنني سأتكلم بالنيابة عنها. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه؛ ومبعوثه الخاص لمنطقة الساحل، الرئيس برودي. الذي كان لي شرف العمل معه بشكل وثيق للغاية في ظروف أخرى، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس.

(تكلم بالإنكليزية)

والمناقشة الوزارية التي تنعقد اليوم مبادرة ضرورية وحسنة التوقيت. إذ يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال الحالة السائدة في منطقة الساحل وفي مالي على وجه الخصوص. وتتطلب تلك الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة ومحددة من قبل جميع الأطراف المعنية في مالي وفي المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي الموحد.

ولا تعاني منطقة الساحل من أزمة إنسانية فحسب، بل أيضا من تداعيات النزاع في شمال مالي والأزمة السياسية في الجنوب. ومرور الوقت في صالح الجماعات الإرهابية والإجرامية في الشمال، التي تشكل تهديدا للمنطقة بأسرها وخارجها. وترتكب تلك الجماعات بالفعل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مالي، ويجب أن تساءل عن أفعالها.

إن الأزمتين في مالي ومنطقة الساحل مترابطان. ولن يتحقق السلام الدائم والتنمية في جميع أرجاء منطقة الساحل إلا بإيجاد حل دائم للأزمة السياسية والأمنية في مالي. ومع ذلك، لن يتحقق السلام الدائم في مالي ما لم يتم تناول المسائل المطروحة على نطاق منطقة الساحل.

ونعتقد، مثل الكثير من الدول الأعضاء في المجلس، أنه لا بد، إذن، من اتباع نهج شامل حقا. ونشجع الأمم المتحدة على استكمال وتنفيذ إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام.

وعكف الاتحاد الأوروبي، منذ عام ٢٠١٠، وبالتنسيق الوثيق مع حكومات مالي والنيجر وموريتانيا، على تشكيل، ومن ثم، تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل. ويتمثل هدف تلك الإستراتيجية في تعزيز الأمن، وإرساء الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية بشكل متزامن. وندرك دور جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك دول المغرب العربي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل الظروف الراهنة، يلتزم الاتحاد الأوروبي ببذل جهود خاصة على الجبهة الأمنية.

وفي تموز/يوليه، تم إنشاء بعثة جديدة تابعة للاتحاد الأوروبي تعرف باسم البعثة الأوروبية لبناء القدرات في منطقة الساحل لتدريب قوات الأمن الداخلي في النيجر وتعزيز التنسيق الإقليمي مع مالي وموريتانيا للتصدي للأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا بالنظر في الطلب الذي تقدمت به رسميا حكومة مالي لمساعدتها في تحديث وتدريب قوات الدفاع في مالي، تحت رقابة مدنية مشروعة. وإن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب المقبلة من الطبيعي أن يتم إقرارها في اجتماع وزراء الخارجية اليوم، كذلك ينبغي بحث الحاجة إلى المساعدة في عودة التسلسل القيادي وتوليد نفوذ ذي مصداقية بشأن استخدام القوة، مع الاحترام الواجب للقانون الإنساني الدولي. ذلك أن اشتراك الاتحاد الأوروبي جزء من الدعم العالمي من أجل استعادة سلطة الدولة، والانتقال السياسي، وإعادة توحيد مالي وتثبيت الاستقرار فيها.

بغية استكمال قدرات قوات الدفاع في مالي، فإن بعثة الدعم الدولية ذات القيادة الأفريقية في مالي لها دور هام تقوم به، ليس في ذلك السياق وحده، بل في إطار سياسي شامل واتباع الدول المجاورة لنهج منسق. وننتظر استنتاجات مجلس

الأمن بشأن اقتراح الاتحاد الأفريقي عندها نُقيم ما بوسعنا تقديمه.

إننا ندرك ضخامة المهمة التي تواجه الحكومات في منطقة الساحل لذلك من الجوهري الحصول على الدعم الدولي. وكما هو في جميع حالات الأزمات الأخرى، من المهم لنا بنفس القدر، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نعمل جميعا بتنسيق وثيق. إذ أن الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كلها جهات تقوم بأدوار هامة لتحقيق تلك الأهداف. أود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي سوف يعمل بصورة وثيقة مع تلك الأطراف جميعها تحقيقا لتلك الغاية.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أعرب لكم عن أحر تهاني تشاد على تولي بلدكم العظيم رئاسة مجلس الأمن وعلى اختياركم مسألة السلم والأمن في أفريقيا لإدراجها في جدول أعمال المجلس، وخاصة في منطقة الساحل التي تحتل اليوم مكان الصدارة في الأخبار الدولية بسبب الأزمة المؤلمة التي تكتنف مالي منذ فترة قصيرة.

قبل الاسترسال في بياني الذي أدلي به بالنيابة عن رئيس جماعة دول منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية، وهو منصب تتولاه بلدي، أود أن أنقل إليكم يا سيادة الوزير، وإلى جميع أعضاء المجلس اعتذار وزير الخارجية والدمج الأفريقي في تشاد الذي كان يرغب جدا في التواجد ر شخصيا في هذه الجلسة الهامة لو لم يُضطر إلى البقاء في البلاد، لكي يكون حاضرا في نجامينا بسبب زيارة رفيعة المستوى يقوم بها أشقاؤنا الليبيون وجيراننا الذين نتقاسم معهم أمن وتنمية رقعة واسعة من منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية. وبعبارة أخرى هناك صلة بين شاغلنا اليوم وتلك الزيارة.

ومنذ عقد من الزمان تقريبا، أصبح الساحل منطقة عبور لجميع المشتغلين بالاتجار غير المشروع من جميع الأنواع، الاتجار بالبشر، الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالسجائر، والاتجار بالأسلحة وما إلى ذلك. إن الحجم الضخم لمنطقة الساحل، وسهولة التسلل عبر الحدود فيها وضعف الدول في ضبط حدودها كلها عناصر تمكن جميع هؤلاء المشتغلين بالاتجار غير المشروع من العمل من دون إزعاج، خاصة أن بوسعهم التعاون مع بعض القطاعات السكانية المحلية في تلك الأعمال التجارية المربحة جدا. إن الأزمة الليبية وهروب المئات من المقاتلين في الجيش الليبي الذين كان أصلا من المنطقة وجلبهم الأسلحة والمعدات والأموال ساعدت على تفشي الظاهرة وتحويل منطقة الساحل إلى ملاذ آمن واسع لدرجة أن بعض المجموعات تريد حتى إقامة دولة مستقلة.

إن تشاد التي تفصل حدودها عن ليبيا صحراء وسلسلة جبال طويلة كانت دائما حذرة من استخدام أراضيها كمنطقة عبور. وفي مناسبتين تم إلقاء القبض على عناصر ينتمون إلى المافيا والمجموعات الإرهابية، بما في ذلك الجزائري عبد القادر البراء، المعروف بلقب أبو عين. وفي الآونة الأخيرة ومنذ بداية الأزمة الليبية قامت حكومة تشاد باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن حدودها وبذلك عملت على وقف تسلل القوات أو الأسلحة.

هذا هو المكان الذي يجدر أن نذكر فيه أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون أمن. وهذا يصدق على منطقة الساحل. تحظى بلدان منطقة الساحل بدعم المجتمع الدولي، لذلك يتعين عليها أن تسعى إلى تنسيق أفضل وتتفق على ذلك التنسيق في كفاحها ضد شتى أنواع المجموعات الإرهابية والإجرامية المسلحة المتفشية هناك. لكن القضاء على انعدام الأمن بحد ذاته لا يكفي لاستقرار منطقة الساحل من دون برنامج تنمية واسع إذ أن منطقة الساحل عرضة للجفاف والتصحر. لذلك أصبحت فيها المجاعة مستوطنة. وشحت الأراضي الصالحة لرعي المواشي وغدت الزراعة تفتقر إلى

الري. ففي كل سنة تُفقد الأراضي نتيجة الجفاف. ويلهك قسم كبير من القطيع. وقد أفلس المزارعون ووصلوا إلى درجة التسول.

لذلك لا بد للمجتمع الدولي من أن يضاعف من جهوده لزيادة مساعدته الإنمائية إلى منطقة الساحل عن طريق بناء الهياكل الأساسية، وهو برنامج طموح جدا يتمثل في شق الطرق وإقامة المستوصفات، والمدارس، والمواقع السياحية والمطارات، مما يبعث الحياة في المدن والجداول وبساتين النخيل. وخلاصة القول، تلك هي أقطاب التنمية التي يمكن أن تساعد على استقرار السكان وتحسين أحوالهم المعيشية.

إن تجمع دول الساحل والصحراء كان مقدر له أن يقوم بذلك الدور في أعقاب إنشاء منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية. بيد أن المجلس يقر بأن ذلك الدور قد انحرف عن مساره. ومن المقرر أن تعقد قمة استثنائية في نجامينا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لاستعراض الميثاق الخاص بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء لإعادة تركيز أهدافه على تنمية وأمن منطقة الساحل والصحراء. ونرحب بإعادة البناء بمشاركة المغرب في عملية إعادة الهيكلة. وقد استضافت في شهر شباط/فبراير اجتماع المجلس التنفيذي وعرضت استضافة قمة أخرى.

أما فيما يتعلق بالأحداث في مالي فتعتقد تشاد بأن الجزء الشمالي من ذلك البلد الشقيق شأنه شأن منطقة الساحل في طريقه إلى أن يصبح قاعدة خلفية حقيقية ومتينة للعمليات الإرهابية والمتطرفة من جميع الأشكال. وفي هذه الأثناء، لا يستطيع المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد وأن يتوصل إلى الحد الأدنى من الحلول الوسط. والحل الوسط غير كاف للتصدي بسرعة وبحسم بفعالية للتحديات التي ترهق كاهل المنطقة دون الإقليمية، وقارة أفريقيا بأسرها وخارجها. وكلما يمر المزيد من الوقت على ذلك، تزداد تلك القاعدة قوة ويتعذر استعادتها.

أما فيما يتعلق بالتدخل الأفريقي العسكري أو الدولي المحتمل في شمال مالي، فإن تشاد، انطلاقا من موقفها المبدئي، ستدلو بدلوها عندما يحين الوقت. ومهما يكن من أمر، فإن تشاد، بينما تكرر تضامنها مع شعب مالي، سوف تتخذ موقفا حاسما عندما تتكلم الأمم المتحدة كلها بصوت واحد مع أبناء مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتعتقد تشاد أن الحاجة الماسة تقتضي تقديم المساعدة إلى سكان مالي الذين يخضعون إلى انتهاكات المجموعات المسلحة وإنهاء الحالة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

قبل الانتهاء من كلمتي، أود أن أتساءل عما إن كان من المناسب لي الحديث عن المعارضة في شمال وجنوب مالي. بالإضافة إلى المشاكل التي يمثلها وجود الأقلية من الطوارق، هل هناك أيضا اشكال بين الشمال والجنوب في مالي؟

وفي مالي – وهو بلد كان مثاليا حتى قبل وقت قصير للغاية، حيث كان قائما حكم رشيد ولا يبدو أن هناك تهميشا للسكان – هل من الصواب أن نشهد الحالة المتعلقة بالتراع بين الشمال والجنوب؟

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة منديلي.

السيدة منديلي: أود بداية إزجاء خالص الشكر على دعوة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي إلى المشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن الذي يعقد برئاسة المغرب، أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد. وهي فرصة للتنويه بجهوده المكثفة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العالم. كما يشرفني أن أتقدم باسمي عبارات التقدير إلى معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما بذله، وما يزال، من مجهودات متواصلة من أجل إرساء قواعد صلبة لاستتباب الأمن في

منطقة الساحل والصحراء. وأتقدم بأخلص التمنيات لمعالي السيد رمانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام، بالمزيد من التوفيق والسداد في جهوده لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

تعقد هذه الجلسة في ظرف دقيق للغاية حيث أن التطورات المتسارعة في منطقة الساحل والصحراء، التي تعتبر حزاما أمنيا للفضاء المغاربي والأفريقي، أصبحت تشكل تحديا كبيرا بظهور أزمة جمهورية مالي. وما يزيد التحدي حدة هي التداعيات والتبعات العميقة لهذه الوضعية التي لم تعد مقصورة على دول غرب أفريقيا فحسب بل على القارة الأفريقية، سواء من ناحية الأمن والاستقرار أو من الناحية التنموية.

فالموقع الاستراتيجي لدول الاتحاد، أفريقيا وأوروبيا، وارتباطها بمنطقة الساحل والصحراء على المستويين الجغرافي والحضاري جعلها تعرف اليوم نقطة تحول في تاريخها من حيث خطورة انعكاس الوضع في هذه المنطقة على أمنها. وهذا ما يؤكده امتداد هذه التحديات عبر الحدود الوطنية وعبر القارات. ولا غرو أن تنتصب هذه الوحدات المسلحة في وقت دقيق حيث تكاثرت في العالم الأزمات، إن كانت اقتصادية أو بيئية أو متعلقة بالأمن الغذائي. فقد أثبتت الأحداث أن هذه الحركات المسلحة والمتمردة لها أبعاد متعددة تشكل تهديدا مشتركا لمنطقتنا. فتنظيم القاعدة المنتشر في هذه البلدان يستقطب الشباب المغاربي وغيره لتجنيده ضمن صفوف هذه الجماعات. ومن الواضح أن مسؤوليتنا جميعا أصبحت تكمن اليوم في دحض مرجعيات هذه الجماعات عبر تحصين الشباب بالمفاهيم الصحيحة لحضارتنا وديننا وتاريخنا، لا سيما أن دول المغرب العربي ودول الساحل والصحراء مرتبطة منذ قرون بروابط حضارية نشرت القيم السامية للإسلام وأشاعت ثقافة المقاصد السمحة لديننا الحنيف.

إن ما شهدته منطقتنا من تحولات وما خلفته الأحداث في بعض الدول المغاربية جعلها ممرا ميسورا لتهريب المخدرات والاتجار بالبشر. كما فتحت مسارات وطرق جديدة لتهريب الأسلحة والمواد الخطرة إضافة إلى سهولة اختراق الحدود التي يصعب مراقبتها بشكل كامل. وخير دليل على ذلك الكميات الهائلة من الأسلحة التي تم تسريبها من مناطق قريبة، ما قد ينسف كل ما تم تحقيقه من أجل إرساء أنظمة ديمقراطية. وهذا ما يتطلب منا وقفة حازمة وسلوك منهج قوامه المصالح المشتركة نحو المزيد من تنسيق الجهود من أجل دعم أسباب الأمن والاستقرار والتنمية في مجتمعاتنا.

وإذ ندعم ونسجل وبكل تقدير المجهودات الأممية وكل المحاولات الهادفة إلى استتباب الأمن والاستقرار في مالي عبر مقاربة سياسية، فقد يكون من الأهمية البالغة دعم هذه المحاولات بمواكبتها بحملات لجمع الأسلحة المنتشرة في المنطقة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأممية ذات العلاقة.

إن العلاقات الوثيقة والمتلازمة بين الجماعات المسلحة الإجرامية والإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية، فضلا عن غسل الأموال، تشكل جميعها أخطارا تهديد الأمن المغاربي ومحيطه الأفريقي والمتوسطي. هذا ما خلص إليه وزراء خارجية دول الاتحاد في الاجتماع الذي خصص لإشكالية الأمن. وتم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي والإقليمي والدولي لمكافحة كل المخاطر والتهديدات التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، وعلى أن هذه المكافحة لن تكون ذات نجاعة إلا إذا اعتمدت مقاربة متكاملة مندمجة ووقائية ومنسق ضمن إستراتيجية شمولية.

أمام جسامة الرهانات المطروحة وما تحققه خلايا القاعدة والمنظمات الإجرامية من توحيد لجهودها، لا بد من إيجاد

أفضل السبل لتدعيم التعاون الأمني بين اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وذلك سيسهم بدون شك في القضاء على أسباب التوتر وعدم الاستقرار. فتبعات هذه الوضعية قد تكون عميقة على الدول المغاربية والأفريقية. وهذا ما يدعو المجتمع الدولي إلى استتباب واقع جديد يسوده الشعور المتجذر بترابط المصالح المشتركة والمصير الواحد، بفضل تعاون بناء بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الجهوية والإقليمية لدعم صانع القرارات الإستراتيجية، ودعم الكفاءات والقدرات لمزيد التعاون في مجال تحليل المخاطر والعمل المشترك في إدارة الحدود، فضلا عن العمل على مزيد التنسيق للتصدي لتجفيف الأعمال الإرهابية من المنبع – وذلك بالتركيز على الأمن الإنساني وتكثيف المساعدات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي لإشراف الآليات الفاعلة وإيجاد رؤية مشتركة ستشكلان القوى الدافعة للتصدي لتداعيات هذه الوضعية، حيث أن للجميع هدفه الاسمي، ألا وهو تأسيس محيط سلم ونماء واستقرار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة راينيكا.

السيدة راينيكا (تكلمت بالإنكليزية): لم يتمكن رئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، من أن يكون موجودا هنا. ولكنه طلب مني أن أعرب عن تحياته وشكره للمجلس على تنظيم هذه المناسبة وعلى توجيه الدعوة إلى البنك الدولي. ونحن ملتزمون بشراكة قوية مع الأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل. وكان د. كيم مسرورا على وجه الخصوص لمشاركته في المناسبة الخاصة بشأن منطقة الساحل التي نظمت على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

وأود أن أؤكد للمجلس على التزامنا المستمر بالعمل على نحو تعاوني لتلبية الاحتياجات الكبيرة لمنطقة الساحل، حيث تأثر ١٩ مليون شخص بتدني إمكانية الحصول على الغذاء بعد الجفاف في عام ٢٠٠١. وأدى هطول أمطار وفيرة في الموسم الزراعي الحالي إلى تخفيض حدة الاحتياجات وأفاد الحصاد في العديد من المواقع. ولكن الأمطار أيضا سببت الفيضان، الذي أثر على ٢,٣ ملايين شخص في غرب أفريقيا وشرد ٧,١ ملايين شخص، معظمهم في نيجيريا. وتأتي تلك التحديات إضافة إلى التهديدات المزمنة الأخرى التي تشمل الجراد الصحراوي والنمو السريع للسكان وارتفاع مستويات سوء تغذية الأطفال التي كانت قائمة من قبل، وعودة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مهاجر من ليبيا والتراع. وأثر التراع وانعدم الأمن بصورة خاصة على إيصال المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة الإنمائية في شمال مالي.

ومالي تتأثر، كونها جزءا من منطقة الساحل، بتقلبات المناخ وتفاوت معدلات سقوط الأمطار واللذين يتركان أثرا عميقا جدا عليها. وحتى في السنوات التي يسجل فيها الإنتاج الزراعي مستويات قياسية، يكون الكثيرون عرضة للصدمات بسبب انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية المرتفع بصورة مستمرة وفقدان سبل العيش لعدم وجود بدائل اقتصادية. وهذه الصدمات تؤثر بشدة على التنمية البشرية، حيث تؤدي إلى نقص في التغذية والحافز بين الأطفال الصغار اليوم، وهو ما يترك آثارا مأساوية طويلة الأجل على حياتهم وإنتاجيتهم في المستقبل بوصفهم رجال الغد.

وقد أدت الأزمة المؤسسية والأمنية الناجمة عن الانقلاب العسكري الذي وقع في آذار/مارس إلى جعل الحالة الصعبة بالفعل في مالي أسوأ بكثير. وأعاقت بشدة تصدي مالي للجفاف في عام ٢٠١١. واليوم، فإن نحو ٤,٦ مليون شخص، من بينهم أكثر من ١,٦ مليون يعيشون داخل المناطق المتضررة من الصراع في الشمال، معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي في مالي. وفر أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم منذ اندلاع القتال، ويقدر عدد المشردين داخليا في مالي بـ ١١٩ ٠٠٠.

ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢.

والبنك الدولي يقدم دعما عمليا لمساعدة الفئات الضعيفة على مواجهة آثار هذه الأزمة المتفاقمة. ففي تموز/يوليه، استأنفنا العمليات القائمة في مالي في القطاعات الاجتماعية وفي الزراعة لمساعدة الناس في الحصول على الخدمات الأساسية. ونستعد أيضا لتنفيذ برامج جديدة للتعليم الأساسي وشبكات الأمان. ونحن نعمل مع الشركاء لخلق التآزر وتقليل التجزؤ إلى حده الأدنى. وعلى سبيل المثال، فإننا نعمل في مشروع شبكات أمان مالي بشكل وثيق جدا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي لتلبية احتياجات فئات معينة، بما في ذلك المشردون داخليا.

وفي منطقة الساحل على نطاق أوسع، تتراوح استجابتنا ثلاثية المراحل، وهو نهج اعتمدناه أيضا في القرن الأفريقي، بين تقديم إغاثة فورية والتخطيط لبناء القدرة على الصمود في المدى الطويل والاستثمار في ذلك..

وفي الشهور القليلة الماضية، استجبنا بسرعة من خلال الإسراع بصرف مبالغ تصل إلى ٦٤ مليون دولار من العمليات القائمة للبنك الدولي في النيجر ومالي وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا. وقد ساعد ذلك على دعم الأسر الضعيفة من خلال برامج النقد مقابل العمل وضخ رؤوس أموال جديدة في الثروة الحيوانية وإعادة تأهيل شبكات الري الصغيرة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الغذائية والصحية. وفي الجزء الثاني من استجابتنا، ساعدنا الناس على استبدال الأصول المفقودة واستعادة سبل عيشهم. واستنادا إلى الدروس المستفادة من القرن الأفريقي، نساعد أيضا في التخطيط لشبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن زيادتها بسرعة لتوجيه موارد إضافية في أوقات الحاجة. ومن خلال تجربتنا في إثيوبيا وبلدان أخرى، نعلم أن أنظمة الحماية الاجتماعية القوية يمكن أن تحدث تغييرا كبيرا وأن تحول دون تصاعد الصدمات لتصبح أزمات.

كما أننا نساعد على بناء سبل عيش قادرة على تحمل الصدمات في المدى الطويل. والاستثمارات في البنية التحتية التحويلية المتعددة الاستخدامات للمياه، مثل برنامج كاندادجي في النيجر، ستساعد الناس على استدامة الإنتاج الزراعي واستمرار تكيفه مع الأزمة في المستقبل. وهذه الاستثمارات الواسعة النطاق يتعين أن يرافقها تعزيز الممارسات الزراعية المتكيفة مع تقلبات المناخ. ويكملها أيضا دعمنا المستمر للصحة والتغذية، وكذلك للتعليم والمهارات للمساعدة على تنويع سبل العيش.

وعمل البنك في منطقة الساحل والقرن الأفريقي يوفر أيضا نقطة انطلاق لمعالجة جدول الأعمال الأوسع للأراضي الجافة، وهو الأمر الذي يتطلب إدماج القدرة على الصمود باعتبارها موضوعا رئيسيا للتنمية.

ويمكن أيضا تحسين الأمن الغذائي في منطقة الساحل كثيرا باتخاذ تدابير لتحرير تجارة الأغذية، بما في ذلك تحسين كفاءة المعابر الحدودية أو حتى إزالتها والحد من الحواجز غير الجمركية أمام تجارة الأغذية وتدعيم سلاسل الإمداد وتعزيز الأسواق ذات المخاطر، مثل توفير تأمين على المحاصيل للمزارعين من خلال أدوات قائمة على مؤشرات الطقس، وتجنب فرض حظر على الصادرات.

وتعزيز الهيئات الإقليمية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الاستعداد للمضي قدما. وسيساعد هذا على الاستمرار في تطوير نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك باستخدام تكنولوجيات جديدة ولكن بسيطة مثل الهواتف المحمولة، وتعزيز تدفق المعلومات المفيدة تحسبا للأزمة.

والبنك يعمل بشكل وثيق مع الشركاء، ولا سيما المنظمات الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذلك الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية. والبنك الدولي، إذ يعمل من خلال هذه الشراكات، يجلب المعرفة ويوفر التمويل بالاعتماد على الصكوك القائمة وإعادة تخصيص الأموال للعمل السريع، فضلا عن الاستثمار في الانتعاش على المدى المتوسط والقدرة على الصمود في الأجل الطويل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ويدراوغو.

السيد ويدراوغو (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رئيس مصرف التنمية الأفريقي، السيد دونالد كابيروكا. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الكريمة لمصرف التنمية الإفريقي إلى المشاركة في هذه المناقشة الوزارية بشأن منطقة الساحل. ونحن نعتبر هذه الدعوة تعبيرا عن تفاني بلدكم، المملكة المغربية، في سبيل السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ونثني عليكم ونشكركم.

أود أيضا أن أرحب بمساعي الأمين العام بان كي مون من أجل حل قضايا الأمن والسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا السياق، نشير إلى دعمنا لتعيين السيد رومانو برودي مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة الساحل. ونود، في المقام الأول، أن نؤكد للسيد برودي أن مصرف التنمية الأفريقي سيقف إلى جانبه في سياق تنفيذه لمهمته.

ومصرف التنمية الأفريقي، بمشاركته هنا اليوم، يعرب عن دعمه لبلدان منطقة الساحل، ومعظمها من الأعضاء المؤسسين للمصرف. غير أننا نعرب أيضا عن دعمنا للجهود المشتركة الرامية إلى تسوية الوضع السائد في منطقة الساحل واستعدادنا للمشاركة فيها. فلطالما، عانى ذلك الإقليم الشاسع، الذي يمتد من الرأس الأخضر إلى القرن الأفريقي، من صراعات متكررة ذات طابع وشدة متغيرين. وفي أحيان كثيرة جدا، ولدت هذه التوترات الأصولية الدينية وأدت إلى تفشي اللصوصية والاتجار بجميع أنواعه، وخاصة الاتجار بالمخدرات، فضلا عن احتجاز الرهائن.

وتشمل الآثار الأخرى لها إضعاف الدول ونزوح السكان بأعداد كبيرة تجاه الدول أو الأقاليم المجاورة، كما نرى حاليا في مالي. ومن ثم، فإن هناك ضرورة ملحة جدا للعمل – والعمل معا – من أجل التخفيف من شدة الحالة التي يُحتمل أن تتحول إلى دوامة خطيرة قادرة على إضعاف المنطقة بأسرها والمناطق المجاورة على نحو يتعذر إصلاحه، وهو ما سيؤدي إلى كارثة غير مقبولة.

ولذلك السبب، يرحب المصرف بهذه المناقشة الوزارية ويدعم رؤية نهج إستراتيجية متكاملة شاملة فيما يخص منطقة الساحل.

ومنذ أكثر من سنة حتى الآن بذلنا جهودا، في إطار ولايتنا، مع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، بخصوص سلسلة من البرامج التي تشمل عدة بلدان، بما في ذلك السنغال وغامبيا، والنيجر، بتكلفة إجمالية قدرها ١١٥ مليون دولار أمريكي. وقد سمحت لنا تلك البرامج بحشد مبالغ مالية أكبر مما يمكن للمصرف حشده منفردا، بغية تحقيق النتائج المرجوةالمهمة. ومن المخطط وضع مشاريع أخرى في مالي وغينيا – بيساو وبنن وكوت ديفوار.

كما نأمل أيضا في أن تصبح منطقة الساحل منطقة للتنمية، لأنه إذا لم تتلق جهود التنمية الدعم ستتعرض المنطقة

لبعض التهديدات التي نعرفها، بما في ذلك الجفاف المتكرر، الذي يتكرر حدوثه على نحو متزايد نتيجة لتغير المناخ.

وقد بذلت بعض جهود المصرف، تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بهدف تعزيز صمود جميع اقتصادات منطقة الساحل بشكل عام. إننا نقوم معا بتنفيذ برنامج رئيسي كلفته ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، من أجل تعزيز هذا الصمود. وتجري مشاورات مع الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة وشركائها المعنيين بالزراعة والحماية الاجتماعية والمعونة الإنسانية. وعندما أتحدث عن الشركاء، فأنا أشير على وجه الخصوص إلى الاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي والأمم المتحدة.

وتتمثل الركائز الرئيسية لمبادرتنا في تعزيز البنية الأساسية للإنتاج والتصنيع والتسويق، وتعزيز بناء القدرات لإتاحة تدخل المؤسسات العامة والخاصة والمجتمعية في القطاع الزراعي، وتحسين إنتاج وإنتاجية الزراعة والماشية وقطاعي الغابات وصيد السمك، إلى جانب تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين. وستمتد هذه المبادرة على فترة ١٠ سنوات، ونأمل أن تبدأ مرحلتها الأولى في عام ٢٠١٤.

وقد بذلت جهود أخرى عملا برؤيتنا لصمود منطقة الساحل بشكل عام، إلى جانب لجنة حوض بحيرة تشاد وسلطة حوض نهر النيجر واتحاد نهر مانو. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نركز جهودنا على تعزيز البنية التحتية الزراعية والإقليمية، من أجل تمكيننا من فك العزلة عن المنطقة.

ورحبنا قبل أسبوعين بالسيد غريسلي، منسق الأمم المتحدة الإقليمي للمساعدة الإنسانية في منطقة الساحل. وناقشنا تعزيز التكامل بين أنشطة مصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، ووجدناأن ثمة مجالات يمكننا تعزيز هذا التكامل فيها. ويركز عمل المصرف في الأجلين المتوسط والطويل على تهيئة الظروف الملائمة لترسيخ التنمية وتكثيفها. ولدى الأمم المتحدة ولاية موجهة أكثر نحو تقديم المعونة الطارئة، خصوصا المساعدات الإنسانية.

وفي سياق سياستنا الخاصة بالبنية الأساسية للزراعة، فقد أطلقنا برامج تهدف إلى تحسين إدارة المياه. ويجري حاليا تنفيذ عشرين مشروعا، بتكلفة ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وتشمل تلك المشاريع ١٣ مشروعا مكرسا بشكل محدد لإدارة المياه للزراعة وتربية الماشية، وهي تغطي ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ هكتار بتكلفة قدرها ٢٢٥ مليون دولار أمريكي. ومن أجل التصدي لحالة الجفاف الخطيرة، التي أصابت تشاد والسنغال وغامبيا وموريتانيا ومالي مؤخرا، فقد حشد المصرف معونة عاجلة قدرها أكثر من ٤,٧ مليون دولار أمريكي.

ويعتقد المصرف بأنه يمكن أيضا تطبيق فكرة البنية التحتية لقطاع الزراعة على جهود فك العزلة عن المنطقة، ودعم الحوكمة والتكامل الإقليمي. كما تسعى أنشطتنا إلى ضمان أن يسمح صمود اقتصادات الساحل بشكل عام لها بمعالجة أية حالة، ومن ثم تقويتها، ومنعها من أن تصبح حتى أكثر ضعفا. ويشكل التوسع الإقليمي مثالا جيدا على ذلك.

وقد أظهرت الجهود المبذولة خلال السنوات القليلة الماضيةأن الأسواق الإقليمية والوطنية قد أصبحت أكثر مرونة. ويمكن بيع الفائض الزراعي لمناطق أخرى بسبب هذا التوسع، ولكننا ندرك أن الشبكة الحالية ليست كافية. كما لاحظنا مع الأسف أنه، خلال عام ٢٠١١، كان أرخص بالنسبة للسنغال استيراد البصل من هولندا، عوض استيراده من النيجر البلد الجار، الذي كان لديه فائض لم يتمكن من بيعه. لذلك قرر المصرف مواصلة تمويل قطاع النقل على الطرق، مع التأكيد بشكل خاص على الممرات الرابطة بين الدول. وفي عام ٢٠١٣، سنقوم بتنفيذ مشروع فعلي لمد الطرق غير الموجودة،

في ممرين، الأول نجامين/نيامي والطريق الذي يمر عبر الصحراء بين لاغوس والجزائر العاصمة.

وفيما يتعلق بمسألة مالي المشتعلة، التي تشكل مصدر قلق كبير لنا، نذكر بأنه كان يشار إلى ذلك البلد منذ أقل من عام كمثال يحتذى من جميع النواحي. وبعد تدهور الأمور المفاجئ، يود المصرف أن يسجل استعداده الكامل للانضمام إلى السلطات الانتقالية الوطنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيالبحث عن سبل ووسائل التوصل إلى حل نهائي للأزمة المتعددة الأبعاد هناك، المستمرة منذ مدة طويلة. وألغينا خلال شهر أيلول/سبتمبر التدابير الرامية إلى تعليق عملياتنا التي قررناها في شهر آذار/مارس. ولذلك السبب، تم بالفعل استئناف بعض المشاريع.

إننا بصدد اختتام مناقشاتنا مع الحكومة الانتقالية بشأن تنفيذ برامج أخرى في أقرب وقت تسمح به الظروف، ونأمل في أن يكون في وقت قريب جدا. وأنا أفكر بشكل خاص هنا في دعم الميزانية، من خلال برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي، من شأنه تعزيز الخدمات العامة. كما أود أن أذكر أيضا المشاريع التي لها تأثير مباشر على السكان، مثل توفير مياه الشرب لمدينة باماكو، وهو مشروع قد بلغ مرحلة متقدمة، وغيرها من المشاريع التي يغلب عليها الطابع الزراعي، مما سيسهم في صمود البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غوكتشان.

السيد غوكتشان (تكلم بالإنكليزية) : أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ المملكة المغربية على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان أمين عام منظمة التعاون الإسلامي إحسان أوغلو، لمبادرة سعد الدين العثماني لتنظيم هذه الجلسة الهامة وعلى دعوة منظمة التعاون الإسلامي. ويعتذر الأمين العام على عدم تمكنه من الحضور شخصيا. لكنني أتشرف بتلاوة بيانه:

”إننا نشعر بقلق بالغ جراء الحالة السائدة في منطقة الساحل، خصوصا في مالي، ونسعى لحل الأزمة من خلال المفاوضات والمناقشات. ومنذ الوهلة الأولى، وجهت منظمة التعاون الإسلامي دعوات متكررة لمختلف الأطراف المعنية بالأزمة في مالي أن تتوقف عن العنف، وأن تسوي خلافاتها من خلال الحوار والمفاوضات.

”كما أن المنظمة دعمت مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في مالي ومنطقة الساحل.

”إن مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الرابع، المعقود في مكة المكرمة يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، قد ناقش الحالة في مالي ومنطقة الساحل وأعرب عن قلقه العميق إزاء التطورات في تلك المنطقة. وأعرب قادة الدول الأعضاء عن قلقهم لتصاعد الأعمال الإرهابية التي تؤججها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات، بما يهدد السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان منطقة الساحل، وخصوصاً مالي.

”وجدد المؤتمر دعمه لصون سيادة جمهورية مالي وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وفي هذا السياق، أدان المؤتمر بشدة محاولات المجموعات الإرهابية المسلحة التي تنتهك سلامة أراضي ذلك البلد. وأعاد المؤتمر تأكيد تضامنه الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم لها الدعم والمساعدة اللازمين لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

”وأعرب المؤتمر عن قلقه الشديد من المأساة الإنسانية في مالي ومنطقة الساحل، وكلف الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الإجراءات اللازمة لحشد الموارد الضرورية التي من شأنها المساعدة على تذليل الصعاب التي يواجهها مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين في مالي والبلدان المجاورة. وأدان المؤتمر بشدة ما ترتكبه المجموعات الإرهابية من مظالم في حق السكان المدنيين العزل، وما تقترفه من تدمير للمواقع التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ضمن التراث الثقافي العالمي، ولا سيما في تومبوكتو. ويحييّ المؤتمر ويشجع وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويدعم الجهود الجارية التي تبذلها البلدان المعنية - الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمغرب في سبيل مساعدة مالي على استعادة كامل أراضيها واستقرارها.

”ومؤخراً، ناقش اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته الـ ٣٩ المعقودة في جيبوتي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، الحالة في مالي ومنطقة الساحل، وأعاد التأكيد على موقفه المبدئي من صون وحدة جمهورية مالي وسيادتها وسلامة أراضيها. وندد المجلس بشدة بأعمال المجموعات المسلحة التي تهدد سلامة البلاد، مجدداً تضامنه الكامل مع بلدان منطقة الساحل في مكافحة جميع أشكال عدم الأمن وزعزعة الاستقرار، وأعرب عن دعمه لمبادرة السلام التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

”ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي يقوم فخامة السيد بليز كمباوري، رئيس بوركينا فاسو، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأزمة في مالي، ونؤكد دعمنا المستمر لجهود الوساطة التي يقوم بها من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ذلك البلد في إطار صون وحدته الوطنية وسيادته وسلامة أراضيه. وندعم أيضاً جهود دولة السيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

”وبغية دعم كل تلك الجهود بطريقة منسقة، تعتزم منظمة التعاون الإسلامي تعيين مبعوث خاص لمالي ومنطقة الساحل. وتنصب ولاية المبعوث الخاص لمالي ومنطقة الساحل عامة على الإسهام في الجهود الجارية للمنظمات الإقليمية والدولية من أجل إيجاد حل سلمي في مالي والمنطقة ككل.

”لا بد من دحض الإرهاب والجريمة المنظمة، وخصوصاً عندما تكون هناك محاولات لربط تلك الأنشطة بالإسلام. ويتعين على كل الأطراف في النزاع أن تنخرط بجدية في جهود الوساطة الجارية التي تقودها بوركينا فاسو، والتي تسعى لإيجاد تسوية سلمية. ونرى أن الشراكة بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني ستهيئ لحوار سلمي ومفاوضات يشارك فيها الجميع. ولا بد من إقامة تحالف عريض بين القوى السياسية المحلية ضد المرتبطين بتنظيم القاعدة من الأجانب في المنطقة.

”بعد البعثة المشتركة إلى سوريا في أذار/مارس ٢٠١٢، كانت بعثة الشراكة الإنسانية إلى منطقة الساحل في أفريقيا هي الشراكة الثانية في العام الجاري بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وشعبة الشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي. وقام مسؤولو المنظمة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بقيادة مشتركة لبعثة رفيعة المستوى إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر في الفترة من ١٥ إلى ٢١

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي سابقة من نوعها، شارك في البعثة المشتركة هذه ممثلون عن أذربيجان وبروني – دار السلام والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية والمعونة المباشرة والمنظمة الإسلامية الدولية للأعمال الخيرية، ووكالات الهلال الأحمر في الإمارات العربية المتحدة وقطر وتركيا. والهدف من هذه البعثة التوعية بالأزمات الإنسانية في منطقة الساحل وتسليط الضوء على دور المنظومة الإنسانية المتعددة الأطراف في دعم الاستجابات الوطنية في البلدان الثلاث التي زارها البعثة. وفي حالات كثيرة، لم يعد من الممكن الاعتماد على الجهود الإنسانية وحدها ما لم يدعم التقدم في المجال الإنساني بتنمية مستقرة في المنطقة بشكل مستدام. وفي منطقة الساحل، تبرز الحاجة أيضاً إلى نهج شامل ومتكامل لمعالجة متطلبات الأمن والحوكمة والتنمية والاحتياجات الإنسانية.

''أخيراً، أود أن أذكر جميع أعضاء المجتمع الدولي الأوسع بأنهم جميعاً شركاء في مسؤولية العمل بصورة جماعية من أجل مساعدة سكان مالي ومنطقة الساحل على العيش بسلام وأمن واستقرار وتنمية مستدامة. وعليه، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى العمل بدأب وتنسيق أكبر للضغط على جميع الأطراف بغية إنهاء الأزمة فوراً واستعادة السلام والاستقرار في مالي والمنطقة. والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء والهيئات الفرعية والمتخصصة التابعة للمنظمة، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والأكاديمية الدولية للفقه الإسلامي، على استعداد لمواصلة دعم جهود المجتمع الدولي''.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.